حكى ان ابن عنين مرض فكتب الى الملك المعظم عيسى بن الملك
العادل انظر اليّ بعين مولى لم يزل يولي الندا وتلافَ قبل تلافي
انا كالذي احتاج ما يحتاجه فاغنم ثوابي والثنا الوافي
فحضر اليه المعظم بنفسه ومعه ثلاثمائة دينار وقال له انت الذي
وانا العايد وهذه الصله

الصوفية
٢٥٤٥

كتاب شرح جنة ابكار الافكار خط مؤلفها عربي ١٢

قد وقف هذه النسخة الجليلة سلطاننا الاعظم والخاقان المعظم
مالك البرين والبحرين خادم الحرمين الشريفين السلطان ابن السلطان
السلطان الغازي محمود خان وقفا صحيحا شرعيا لمن طالع
وحقق وتعلم واستنسخ ادام الله العظيم
المطلق حرره الفقير احمد شيخ زاده
المفتش باوقاف الحرمين الشريفين
غفر لهما

غج

شرح جنة ابكار الافكار بخط مولفها المصنف

1

شرح جنة أبكار الأفكار وعقائل الأخبار

لمؤلفها أحقر عباد الله

محمد بن محمد بن محمد العثماني

المكي الشهير

بشمس الدين

لبن الدجى

عفا الله

عنهم

أمين

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

٣٥٤٥

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه تصورات مُقِلٍّ
وتصنيف عاجلٍ وجِلٍ ، كلمات تبدي وجوه معانٍ ، كوجوه الكواعب الأتراب
متكئة على أرائك القياس ، لا يُرى دونها حجاب ولا إلباس
تتهلل وجوهها الصباح ، وتتلألأ مباسمها ولألاء الصباح ،
تدخل عليها الأذهان من كل باب ، بوجوه مسفرة ، ضاحكة
مستبشرة ، نظمتها بنان الأفكار في سلك بيان الأنظار ،
والذهن بنوائب الدهر جريح ، وبنواكبه قريح ، إذ قد أنزلني
على حكمه ، وقضى علي بظلمه ، ع
حيّا الله دهرًا شرّه دون خيره ، تقاضى فلم يحسن إلى التقاضيا ،
فألزمني ترادف هموم مقلقة ، وتكاثف غموم مغلقة ،
بطوارق نوائب في الحبائب موجعة ، وبوارق مصائب بالأقارب
مفجعة ، ببلاد بها أميطت التمائم ، واعتجرت العمائم ،
وأول أرض مس جلدي ترابها ، وأروى ريق شبابي عبابها ،

فلقد

فلقد أغنانا لهم بنوادره ، وفوقهم الردى ببوادره ، ع
إذا هزّ منها مشرفيًّا تهللت ، نواجذ أفواه المنايا الضواحك
فلم يبق بنادٍ من نوادبهم جليسا ، ولا بدارٍ من ديارهم أنيسا ،
سقاهم الله رضوانا ولا برحت ، حوامل المزن في أجداثهم تضع
ولا تزال لحين النبت ترضعه ، على قبورهم وطفاء تنهمع
فأولاهم أبو بنيه جميلا ، وإن أولاه أخذه من جنبه أخذا
وبيلا ، ودافعت في صدر الزمان ونحره ، وأبى بي الزمان
فتقطعت بي الأسباب ، مقنعا غارب الاغتراب ، قد أمضني
فرط الأسى ، وتباريح الجوى ، فلم أزل أجوب مهمها بعد مهمه
حتى ، سمعت الناس ينتجعون غيثا ، فيممت الإمام أبا يزيد
إمامًا عدله شمل البرايا ، وسيب نداه طوّق كل جيد
إذا ورد العفاة لديه تبغي ، نداكفيه فاضا بالمزيد
ليهنكم بني عثمان مجدا ، تبوأه الإمام أبو يزيد

والزمان ... للمكارم

فهو الذي سعد في الأزل جده، ونشأ في العزم جده، ولم يزل ينتقل
من أصلاب كرام، إلى مطهرات الأرحام، حتى برز متوشحا
بجلال الإقبال، متوجا بكمال الإفضال، فرضع ثدي المعالي في ذرا
المجد، ولهجت ألسنة الأنام عليه بالحمد، وأشرق في قلبه
مصباح الهدى، فلمح من غرته نور التقى، وحاز مكارم الأخلاق
الزكية، وفاز بكرائم الأفعال المرضية، لم يغادر للمعروف
غاية إلا جاوزها، ولا مطية إلا أتعب غاربها، ع
كالغيث إن جئته وافاك ريقه، وإن ترحلت عنه لج في الطلب
قد أقام مواهبه في وجوه الحوادث خصوما، تدافع عمن غدى
بها كليما، إذا أرقب الدهر عينا غير غافلة، من المكارم فاستوكلا
قد ملك أزمة الأحرار بإحسانه، كما ملك أعنة الإمامة م
ببنانه، إمام عظيم، وجواد كريم، ع
ورث الإمامة كابرا عن كابر، موصولة الإسناد بالإسناد

دوحة أصول الإمامة وفروعها، منبع أرومات النجابة وينبوعها،
الإمام على الإطلاق، المستحق للإمامة بالاتفاق، المجاهد
لإعلاء كلمة الله، وإحياء سنة رسول الله، غرة آل عثمان،
قرة عين خاقان وسلطان، عز الدنيا والدين، قامع الكفرة والملحدين، أبو المظفر
أبو يزيد خان بن السلطان العظيم، والملك الكريم، ناصب لواء
العدل والأمان، رافع منار اليمن والإيمان، أبي المعالي محمد بن
مراد بن عثمان، لا زالت الأقدار تابعة لرضاه، والأفلاك دائرة
بهواه، ووجوه أيام دولته متهللة، وثغورها متلألئة، والدهر
ينطق بطلوع نجمه، والأيام نازلة على حكمه، ونوائبها عنه غافلة،
وأفراحها لديه آهلة، وأسباب البقا بحبائه واصلة، والأخبار
بأحاديث صلاته راحلة، فلقد اختص من السجايا الكريمة ع
بأجملها، ومن المزايا العظيمة بأكملها، فأربى بذلك على الأواخر
والأوائل، حتى اشتغلوا إليه بهم حاصل، فالأزمنة تضيق

عن حصر مآثره، والألسنة لا تطيق بث مناقبه،
فيا عجبا مني أحاول نعته، وقد فنيت فيه القراطيس والصحف
ومن كثرة الأخبار عن مكرماته، يمر له صنف ويأتي له صنف
ويفتر منه عن خصال كأنها، ثنايا حبيب لا يمل له رشف
لكن المحبة إلى ما في الوسع داعية، والإرادة في مراضيه ساعية،
مع أني وإن فاقت فكري الفكر، كحامل التمر إلى هجر، فيا من
عليه الاعتماد، وإليه التفويض والاستناد، صل وسلم على ذي
اللواء المنصوب من بني لؤي، والشرف المنيف من بني عبد مناف،
ابن قصي، حبيبك أبي القاسم، محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم
وعلى آله وأصحابه حماة الدين الأوفى، وكماة فتح الأرجا، وحللنا
برود عافية صفحك، وأذقنا برود عباب عفوك، وخذ
بنواصينا إلى ما تحب وترضى، وداو بمشاهدته القلوب
المرضى، فإنك أقرب قريب، وأجوب مجيب، وما توفيقي إلا بك

عليك توكلت وإليك أنيب، بسم الله الرحمن الرحيم أبدأ متيمنا بذكره،
ومهتما بشأنه، تلويحا بأن ذكره تعالى هو المبدوء به في كل أمر ذي
بال كما ورد به الخبر وأنه المختص بذلك ومن ثم قدر متعلق الجار مؤخرا
لكونه أوفق للوجود وأدخل في التعظيم وأدل على الاختصاص أي باسمك
أتبرك لا بغيره هذه جنة إشارة إلى موجود بعد فراغه وهو
مفرد من المسماة بجنة أبكار الأفكار، وعقايل الأخيار، المشبهة
في نضارتها، وحسن بهجتها، بالجنة استعارة تحقيقية رشحها بما
يلائم المشبه به وهو الدوح فقرنت به كما في أولئك الذين اشتروا
الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فإنه شبه فيه الاستبدال
بالاشتراء ثم قرن بما يلائمه من الربح والتجارة ونظيره جاورت
بحرا زاخرا تتلاطم أمواجه والترشيح أبلغ من الإطلاق والتجريد ومن
جمع التجريد معه لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لأن
في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائمه

تخفيفاً وتقوية لذلك وقد يجتمع مع التجريد كما في

لدى أسد شاكي السلاح مقذف * له لبد أظفاره لم تقلم

لدوحها جمع دوحة وهي الشجرة العظيمة **من موارد الإيضاح ما** أي لألفاظها المشبهة بالدوح على نهج الاستعارة التحقيقية من الإيضاح الذي هو في خلوه من شوائب الإشكال والتعقيد كالموارد الصافية من التكدر على طريقة التشبيه المؤكد وقرنها بالماء الذي هو مما يلائم الشجر لأن به انتعاشه وقوامه ترشيحاً فكأنها تنتعش بمائه **ولثمارها** أي ثمار الجنة **من قبول الإفصاح نما** أي زيادة إذ النماء الزيادة شبه معاني هذه المقدمة في حلاوتها ورونقها البهج بالثمار استعارة وقرنها بالنماء الذي هو مما يلائم الثمار ترشيحاً وشبه الإفصاح في إظهار المعاني بلطف ورقة ما أخذ بريح الصبا التي بها دوح الأبدان ونما الأغصان تشبيهاً مؤكداً **لم تغرس على مثال** أي أقدرني الله تعالى على إنشائها مبتدأة بلا سبق مثال يضاهيها في وضوحها وحسن نظمها

ولا يخطر مثلها ببال أحد لما اشتملت عليه من لطف المسلك وبهاء الرونق وبهجة المنظر وإيراد الكلام مطابقاً لمقتضى المقام مشيدة المباني بكلمات قليلة تلمح بمعان كثيرة واضحة الدلالة لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً **أنشأتها** أي أنشأتها بمعونته تعالى من غير مثال **على فنين** ظرف مستقر وقع حالاً من ضمير المفعول **منطوق وكلام** أي أصول الدين سمي كلاماً إما بإزاء المنطق للفلاسفة أي إن لهم علماً نافعاً في علومهم سموه منطقاً ولنا أيضاً علم نافع في علومنا سميناه في مقا بلته كلاماً أو لأنه يورث قوة في تحقيق الشرعيات وإلزام الخصوم كما أن المنطق يورث قوة على النطق في العقليات والمخاصمات أو لغير ذلك **هو** أي الكلام **مبنى علم الشرائع والأحكام** لتوقفها عليه واقتبا سها منه لأنه ما لم يثبت وجود عالم قادر صانع مكلف مرسل للرسل منزل للكتب لم يتصور علم تفسير وحديث وفقه وأصوله **ومن كان في ريب** أي شك **من بديع حسنها** أي حسنها البديع المنشئ لا على مثال

ومن لطف نظمها أي نظمها اللطيف لدقة سلكه وايصاله المعاني
الى الذهن بلين ورفق ونظمها تأليف كلماتها مرتبة المعاني متناسقة
الدلالات بحسب ما يقتضيه المقام لا توالياها في النطق وضم بعضها
الى بعض كيف اتفق كنظم الحروف فانه توالياها فيه من غير معنى يقتضيه
حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى فساد وفيها اشارة الى تشبيه
كلماتها بالدر استعارة مكنية خيل لها بالنظم فلباب بحديث
مثلها فيما لو حاول به من صفاتها المبتدعة وسماتها المخترعة اللهم
كما مننت بها علي أي أعطيتنيها من عندك فاجعلها خالصة
لوجهك لا رياء فيها ولا سمعة واجعل أفئدة أي جماعة من الأذهان
تهوي أي تحن وتشتاق وتميل اليها ولا يخفى ما في ذلك من الاستعارة
المكنية والتخييل وارزق من ثمارها أي معانيها الشبيهة بالثمار
من همى عليها من الهمي وهو في الأصل السيل ثم استعير للميل فان ذلك
الجعل عليك يسير غير عسير وأنت لا غيرك باجابته مصدر مضاف

الى المفعول أي بالتي في ذلك الجعل جدير أي حقيق لا يتعاظمك شيء
ولا تصلب فمعروفك عم عافٍ من العفاة بل تعطي عفواً من غير طلب اذ
أنت أكرم كريم وأرحم رحيم مقدمة خبر مبتدا محذوف أي
هذه وهي بكسر الدال كما هو المشهور من قدم اللازم بمعنى تقدم
وبفتحها من قدم المتعدي وأصلها الطايفة من الجيش المتقدمة تتخبر
عن العدو ثم استعيرت لما يبدا به للشعور بمقاصد العلم قبل
الشروع فيه لعلاقة عدتها عن معناها الأصلي اليها هي اشتراكهما
في البيان اذ تلك تلوح بالأخبار وهذه بمعرفة حده وغايته
وموضوعه وما يلايم ذلك مما ينجر اليه الكلام من بيان الحاجة اليه
وغير ذلك وهي هنا مقدمة العلم لتوقف مسائله عليها وأما مقدمة
الكتاب فهي طايفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له
بها وانتفاع بها فيه مركوز في ذهنك أي مقرر ثابت فيه
لا سبيل الى انكاره أن كل علم من العلوم المدونة كثر أي مسائل

كبيرة **تضبطها وحدة** ونصيرها بها علماً واحداً لأن بها اتحادها
من حيث إنها باحثة عن أعراض ذاتية لشيء واحد وفيها اشتراكها
في أنها تصديقات وأحكام بأمور على أخرى وإنما صار كل طايفة
منها علماً خاصاً بواسطتها إذ بها ارتباط بعضها ببعض وبها صار
المجموع ممتازاً عن غيره من الطوايف الأخر ولولاها لم يعد علماً واحداً
ولم يحسن إفراده بتدوين وتعليم ثم تلك الوحدة **يحتمل عقلاً**
أن تكون موضوعه أي موضوع العلم كأن تكون موضوعات
مسايله راجعة لشيء واحد كالعدد للحساب **أو يحتمل أن تكون**
غاية كالصحة لمسايل الطب إذ فيه يبحث عن أحوال بدن الإنسان
والأدوية والأغذية من حيث تعلقها بالصحة **وقد يجتمعان** أي
الموضوع والغاية كما في أصول الفقه إذ فيه يبحث عن أحوال
الأدلة فبلاذا الأحكام **أو يحتمل أن يكون غير ذلك** مما ذكر بأن
تكون راجعة إلى المحمولات باندراجها تحت جامع لها كالعدد فإنه

جامع

جامع المحمولات مسايل الحساب إلى غير ذلك من الاحتمالات العقلية
وإن لم يكن واقعاً هنا والأصل المعتبر في الوحدة هو الموضوع
لأن المحمولات صفات مطلوبة لذوات الموضوعات **فعلى** أي حق
على **كل من طلب علماً** خاصاً منها **أن يدركه بها أولاً** أي يتصوره بتلك
الوحدة قبل الشروع فيه ليمتاز عنده فيصح توجهه إليه على بصيرة
لينجح طلبه إذ الطلب فعل اختياري لا يتأتى إلا بإرادة متعلقة بمطلوب
مخصوص موقوفة على امتيازه عن غيره لامتناع طلبه بلا تصور وطلب
تصوره بما يعمه وغيره كعلى متن عمياء فلابد أن يتصوره بها **إذ منها**
يوحده لارتباط بعضه ببعض بها **فإن تعددت** كما في أصول الفقه
جاز أخذه **من كل** أي من كل واحدة منها **وجاز** أيضاً **من المجموع** ولو أخذ
من حيث أنه متكثر لم يحصل المطلوب أعني معرفة ما هو علم واحد من حيث
هو علم واحد **والوحدة الأولى** التي هي الموضوع **أولى** بأخذه منها **لأنها ذاتية**
له أي للعلم **حقيقة أو اعتباراً** أي على وجه الحقيقة كالمقدار للعلم الهندسة

إذ يبحث فيه مباينا أو مشاركا أو على وجه الاعتبار كبدن الإنسان
والأدوية للطب إذ يبحث فيه عنها من حيث انتسابها إلى
إلى الصحة **وغيرها** أي غير الأولى الذاتية **كالغاية عرضي تابع**
لها من حيث ترتبه على البحث فيه عن الأعراض الذاتية فهو أثره
ومن ثم كان تابعا لها ثم هو إن كان سببا لإقدام الفاعل على
فعل يسمى بالنسبة إلى الفاعل غرضا وإلى الفعل علة غائية
فهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا والأسمى من حيث إنه ثمرته
فائدة فيهما كذلك وعمّا الأفعال الاختيارية وغيرها ولا يوجد
ذلك في أفعاله تعالى وإن عمّت فوائدها **فإن كان الحد مأخوذا**
منها أي من الأولى الذاتية **فحقيقي** ذلك الحد أي يسمى به لإفادته
حقيقة المحدود لكونه ذاتيا بأجله من وجهة ذاتية للعلم
حقيقة أو اعتبارا **أو كان من غيرها** أي الأولى **أو منها** أي الذاتية
والعرضية **فرسمي** ذلك الحد أي يسمى به لاشتماله على الخاصة

التي

التي هي أثر الشيء والأثر الرسم **أو كان الحد لفظا أظهر من لفظ**
آخر مرادفا له ليفيد أنه أي هذا الآخر **موضوع لمعناه** أي
لمعنى ذلك الأظهر **فلفظي** ذلك الحد أي يسمى به كالعقار الخمر
فلفظ الخمر حجة للفظ العقار وقد أفاد أن لفظ العقار موضوع
لمعناه الذي هو المشتد من ماء العنب لكنه لم يفد معنى لم يكن
حاصلا بل ميّز حاصلا عما عداه أي أنبأنا بأن لفظ العقار موضوع
له **هذا** المذكور من تقسيم إلى ما ذكر **اصطلاح علماء الأصول دون علماء**
الميزان أي علم المنطق **وستسمع ما يخبرك بمعرفة الاصطلاح الآخر**
وبمعرفة الفرق بينهما أي الاصطلاحين ولا ينبئك مثل خبير
وإنما انحصر هنا في الثلاثة لأنه إما أن يفيد صورة لم تكن حاصلة
أو يميزها حاصلة عما عداها فالثاني هو اللفظي لإفادته معرفة
كون اللفظ موضوعا للمعنى لفظ أظهر منه مرادف له والأول
إن كان محض الذاتيات فالحقيقي لإفادته حقيقة محدوده

والا فالرسمي وقول ابن الحاجب واللفظي ما انبأ عنه اي
عن الحد وبلفظ اظهر مرادف اعترض عليه بانه ذلك الاظهر
فلا يصح وعليه ما ذكره واجيب بان الحد وهو معنى العقار
مثلا من حيث انه معناه والحد هو ذلك المعنى من حيث انه مسمى بالخمر
فلا اشكال والذاتي ما امتنع فهم الذات قبل فهمه اذ بخروجه عن
الذهن يبطل فهمها كاللونية للسواد والجسمية للحيوان فان
دفعهما دفع لها ومن ثم اي من اجل انه يمتنع فهمها قبل فهمه لم يكن
لشيء واحد حدان ذاتيان لفقد تصور التعدد في الحد الحقيقي
بتعقل جميع الذاتيات فلم يكن له حدان ذاتيان الا من حيث التعبير
ببعضها بالمطابقة تارة وبالتضمن اخرى واما غيره فيتعدد
لجواز تعدد اللوازم والاسماء المشهورة وقد يعرف الذاتي
بانه غير المعلل اي لم يثبت للذات بعلة كالحمرة فانها ليست
معللة وكذا اللونية لتقدمها عليه بخلاف الزوجية فانها معللة

بلغ مقابلة وتصحيحا ولله مؤلفه

به وقد يعرف بالترتيب العقلي اي هو الذي يتقدم على الذات
في العقل وهذا نتيجة الحقيقة وكل منها راجع الى الاول ثم العلم
ان لم يكن ذريعة لمعرفة غيره بل كان المقصود منه نفسه
فغير آلي لانه المقصود بالذات ويخص باسم العلم وان كان
ذريعة اي وسيلة لمعرفة غيره فآلي بالمد لانه مقصود
بالعرض لمعرفة ذلك الغير فهو آلة للفوز به ويسمى في عرف
الخاصة صناعة ثم منه ما يمكن حصوله بمجرد النظر والاستدلال
كالطب ومنه ما لا يمكن الا بممارسة العمل كالخياطة ويخص
في عرف العامة باسم الصناعة فهي ملكة يقتدر بها على
استعمال موضوعات لغرض ما على وجه البصيرة هذا
واطلاقها على العلوم المتعلقة بكيفية عمل هو المشهور وقد
تطلق على غيرها فينبغي ان تفسر بانها ملكة يقتدر بها
على ادراكات متصلة فيتناول العملية وغيرها كاحد قسمي الحكمة

النظري وكذا العملي فإنه يحصل أيضا بلا عمل عنه من يجعل
العمل خارجا عنه تلويحا بأن المعتبر فيها الرسوخ وغايته
ذلك أي غاية الآلي المقصود هو لأجلها معرفة غيره كأصول
الفقه فإنه آلة لمعرفة الأحكام الشرعية الاجتهادية
وموضوع كل علم آليا كان أو غيره ما يبحث فيه أي في ذلك
العلم عن أعراضه أي أعراض موضوعه الذاتية التي منشأ
عروضها الذات أعني التي تلحقه لما هو هو أي لذاته كالإدراك
للإنسان أو بواسطة أمر يساويه كالضحك له تعجبا أو أعم
منه كالتحرك له بواسطة كونه حيوانا والإدراك أي العلم
مطلقا بلا إذعان أي بلا انقياد الذهن للنسبة التامة التي هي
تعلق أحد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه القائمة
بنفس المتكلم الواقعة بينهما وبلا إدراك أنها واقعة أو ليست
بواقعة بأن أدركها على وجه لا يطلق عليه لفظ القبول فهو

تصور

تصور ساذج وهو حصول صورة الشيء في الذهن واحدا كان كتصور
الإنسان وحده من غير حكم عليه بنفي أو إثبات أو متعددا بلا
نسبة كتصوره والكاتب أو مع نسبة ناقصة تقييدية إضافة
أو وصفا كغلام زيد وحيوان ناطق أو تامة إنشائية كتصور اضرب
أو خبرية يشك فيها بتشكيكها أو غير ذلك كخمسة عشر وحضر موت
وفي الدار لخلوه عن الحكم وكذا الأجزاء الشرطية لأن إدراكها ليس
تصديقا بالفعل بل بالقوة وبه أي وإن كان بإذعانه وانقياده
لها فهو تصديق أي حكم قضى به أي حكم بأن التصديق حكم الحكماء لأن
معنى إذعان الذهن لها كما يؤخذ مما مر إدراكها على وجه يطلق عليه لفظ
التسليم والقبول وليس للنفس فيه تأثير لأنه عبارة عن الصورة
الإدراكية المتعلقة بوقوع النسبة أو لا وقوعها فهو بسيط.
يشترط لوجوده ثلاثة تصورات تصور المحكوم عليه وبه والنسبة
بينهما لتوقفه عليها توقف المشروط على شرطه والإمام الرازي

الرازي **فإن هو** أي التصديق **الحكم مع تصور طرفيه** المحكوم عليه وبه
والنسبة بينهما فهو عبارة عن العلم بها لتركبه منها وتوقفه
عليها توقف الكل على أجزائه لامتناع الحكم بشيء على آخر بدون
تصورهما والرابط بينهما وهما متساويان عموما ضرورة أن
صدق كل يستلزم صدق الآخر متغايران مفهوما لأن مفهوم
التصديق عند الحكماء جزء مفهومه عند الإمام وجزء الشيء مغاير
لكله وتحقق التصديق عند الجميع يتوقف على تصورها لكن
عند الإمام توقف الكل على جزئه وعندهم توقف المشروط على
شرطه **وجازمه** أي جازم التصديق **إن لم يقبل تغيرا** لثبوته
بسبب عقلا أو حسا أو عادة أوجب عدم قبوله **فعلم** أي يسمى به
كالحكم بحدوث العالم وتحرك ذنبه بمن رآه وحجرية الجبل **وإلا**
أي وإن قبله لفقد ذلك **فاعتقاد صحيح** أي يسمى به **إن طابق**
الواقع كاعتقاد من قلد الشافعي في أن الوتر مندوب ومن

قلد

قلد أبا حنيفة أنه واجب **وإلا** أي وإن لم يطابقه **ففاسد**
أي يسمى به كاعتقاد الفلاسفة قدم العالم **وغير جازمه**
باحتمال نقيض المحكوم به نفيا أو إثباتا **إن كان راجحا** على
نقيضه **فظن** أي يسمى به **أو مرجوحا** لرجحان نقيضه عليه
فوهم أي يسمى به **أو متساويا** لتساوي المحكوم به من كل منهما
على البدل للآخر **فشك** أي يسمى به فهو كما نقل عن الغزالي والإمام
اعتقادان يتقاوم سبباهما من حيث إن كلا منهما يحتمل رجحانه
على الآخر فهو من هنا حكمان ومنع بعض كون الوهم والشك
من التصديق إذ الوهم ملاحظة المرجوح والشك التردد
في الوقوع وعدمه ورد بلزومهما المرجوح للحكم بالراجح ولزومه
بمرجوحية أحدهما للحكم باحتمال رجحان الآخر عليه **وكل منهما**
أي من التصور والتصديق **بعضه فطري** تدركه الفطرة
بمجرد التفاتها إليه لبداهته **لا يتوقف** حصوله في الذهن

على اكتساب بنظر وفكر فالأول كتصور الحرارة والبرودة
لا يفتقر إلى قول شارح والثاني ما لا يتوقف حكم العقل
بالنسبة بين طرفيه إلا على تصورهما وإن كان كل منهما
أو أحدهما كسبيا كحكمه بأن الأربعة منقسمة بمتساويين
فلا يتوقف على حجة وبعضه فكري يتوقف عليه أي على
الاكتساب بالفكر فالأول كتصور الملك والجن والثاني
كالحكم بحدوث العالم وقدم صانعه وإنما انقسم كل منهما إلى
ما ذكر لأن التصورات والتصديقات كلها لو كانت فطرية
لما فقدنا شيئا أو فكرية لما حصلنا على شيء واللازم باطل
لعدم احتياجنا في بعضها إلى فكر واحتياجنا إليه فالمقدم مثله
وذلك أي الاكتساب ملاحظة معقول أي معلوم ضروري أو
نظري يسمى معقولا لإدراكه بالعقل من فطري كل من التصور
والتصديق للظفر بمجهول من فكري كل منهما معينا مميزا أما الفكر

تحـ الجسم بحـ

اي النظر

أي النظر المعد من خواص الإنسان وحقيقته أي الفكر حركة
النفس في معقول عودا على بدء للفوز بمجهول تصوري أو
تصديقي فإنها إذا أرادت معرفة مطلوب مستشعرة به
من وجه تحركت منه في الصور المخزونة عندها متنقلة من
صورة إلى أخرى حتى تظفر بمادته من الذاتيات والعرضيات
والحدود الوسطى فتستحضرها معينة مميزة ثم تتحرك فيها لترتبها
ترتيبا خاصا يؤدي إلى تصوره بالكنه أو بوجه يميزه عما عداه
أو إلى التصديق به يقينا أو غيره فبالحركة الأولى تحصل المادة
وبالثانية الصورة والمبادي من حيث الوصول إليها منتهى الأولى
ومن حيث الرجوع عنها مبدأ الثانية ومن حيث التصرف
فيها لترتيبها ذلك الترتيب مادة الثانية فالأول كملاحظة
العالم متغير وكل متغير له صانع للفوز بنتيجته المجهولة وقد
خرج بالمعقول حركتها في المحسوس ويسمى تخيلا وقد يلم به أي ينزل

كالحيوان والناطق المعلومين لتحصيل الانسان المجهول والثاني كملاحظة

بالاكتساب **الخطأ** لأن الفكر لا يقع صوابا دائما لعروض الغلط
لآراء الافكار، واعتوار الضلال عليها في مناهج الانظار،
فاحتيج الى قانون أي أمر كلي اصطلاحا منطبق بالقوة على
جميع جزئياته مجازا عن معناه السرياني الذي هو المسطرة
يؤمن مراعاته منه أي من الخطأ عن أن يضل في فكره **وهو**
أي ذلك القانون **المنطق وغايته ذلك** أي الأمن من الخطأ،
ولا يخفى أن ذلك بيان الحاجة إليه **وموضوعه** أي المنطق
المعلومات أي التصوري والتصديقي **لأنه يبحث فيه عن أعراضها**
الذاتية من حيث نفعها في الايصال الى المجهولات إذ يبحث
فيه عن التصوري من حيث إنه يوصل الى مجهول تصوري ايصالا
قريبا أي بلا واسطة كالحد والرسم او بعيدا ككونه كلية وجزئية
وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا إذ مجرد أمر منها لا يوصل
إليه ما لم ينضم إليه أخر يحصل منهما حد أو رسم وعن التصديقي

من

من حيث إنه يوصل الى مجهول تصديقي ايصالا قريبا كالقياس
والاستقراء والتمثيل أو بعيدا ككونه قضية أو عكسها أو
نقيضها إذ لا يوصل إليه ما لم ينضم إليها أخرى **ومن ثم** أي ومن
أجل أن موضوع المنطق معلوم تصوري ومعلوم تصديقي **كان له**
طرفان تصورات وتصديقات **ولكل** منهما **مباد ومقاصد**
فمبادي التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح
ومبادي التصديقات القضايا وأحكامها كالتناقض والعكس
ومقاصدها القياس ويسمى حجة فصارت الاقسام أربعة والقياس
بسته لأنه إن تركب من مقدمات يقينية فبرهان أو ظنية
او مقبولة فخطابة أو شبيهة بمقدمات أحدهما فمغالطة
أو مشهورة أو مسلمة فجدل او مخيلة فشعر أو وهمية فسفسطة
وتسمى صناعات فهي مع الاربعة أبواب المنطق وعد بعض
المتأخرين مباحث الالفاظ بابا منها **فهو باعتبار** أي فالمنطق

باعتبار غايته قانون اي أمر كلي على ما مر تعصم مراعاته
الذهن من الخطا عن أن يضل في الفكر وإنما كانت مراعاته
هي العاصمة دونه نفسه لأنه لا يعصم بذاته ما لم تراع
فيه قوانينه ومن ثم يقع الغلط لمن أهملها وإنما عرف به
مع كونه قوانين متعددة لأنها لما اشتركت في مفهوم
القانون وكان المراد تعريفه من حيث انه علم واحد عبر
به عنها ولا خفا في أنه منطبق بالقوة على جميع المطالب عند
الرجوع إليه كما أن القانون كذلك وفيه تلويح بتعريفه بالعلل
الأربع الصورية والمادية المدلول عليهما بالقانون
والفاعلية والغائية الدال عليهما ما بعده وباعتباره
اي المنطق باعتبار موضوعه علم يبحث فيه عن تلك الأعراض
أي الذاتية اللاحقة لما هو هو اي لذاته كما مر هنا
مركب من ها وذا وها في الأصل كلمة تنبيه وقد تكون كناية
عن

كما في رأيت هاوا اسم فعل كما في هاؤم اقرأوا كتابيه اي خذ
ذا أو افهمه أو مضى أو نحوه يؤتى به للاقتطاع والارتحال من
أسلوب إلى آخر يلايمه ويسمى اقتضابا كأما بعد وهو مذهب
العرب جاهلية واسلاما ومن وليهم من المخضرمين قال عرفا بلا
هنا وإن للمتقين لحسن مآب هذا وإن للطاغين لشر مآب وموضوعه
أي المعلومات التصوري والتصديقي من حيث إن ذلك أي التصور
يوصل إلى مجهول تصوري يعلم منه بالكنه أو بوجه يميز عما
عداه يسمى معرفا وقولا شارحا أيضا لتعريفه وشرحه إياه
ومن حيث ان هذا اي التصديق يوصل الى مجهول تصديقي يسمى
حجة ودليلا أيضا إذ به يغلب الخصم وإنما كانا موضوعه لما قد
عرفت ولا يعزب عنك اي لا يغيب عن ذهنك أن الايصال الى
المطالب المجهولة هنا اي في علم الميزان إنما هو بالمعاني ولا
مدخل فيه للألفاظ لعدم احتياج المنطقي من حيث هو

منطقي إليها بخلاف غيره كالأصولي لكن لما كانت الألفاظ موضوعة
لما ولا كافل لإبرازها لكل مقام في معرضه لتعيها الأفهام
بآذان واعية كفى لأنها أشد تأثيرا في الفهم واختصاصها
بالمعقول من المحسوس بخلاف غيرها من الدوال كالإشارة
وجب عليه النظر فيها ليهتدي بها إليها وإن أمكن الاهتداء
بغيرها كالكتابة لما مر ولم يوضع لكل معنى لفظ لأن أنواع
الروائح والآلام مع كثرتها لم يوضع لها ألفاظ يهتدى بها إليها
لعدم احتياجها إليها بعدم انضباطها وإنما تدرك بتقييد
وصف أو إضافة بل إنما وضع اللفظ لكل ما احتاج إليه
من المعاني في إبرازه للأفهام والوضع نصب اللفظ دليلا
أي جعله متهيئا للدلالة على المعنى لاحتياجه في التفاهم
إليه فالعلم به أي بالوضع من أسباب الدلالة إذ لو لم يعلم
أنه موضوع لم يهتد سامعه عند إطلاقه إلى معناه وهي

أي الدلالة اللفظية الوضعية المؤذن بها سوق الكلام
فهمه منه أي فهم المعنى من اللفظ عند إطلاقه لعارف
بوضعه لتوقفها على العلم بالوضع وبه خرج الطبيعية
وهي ما يكون بحسب مقتضى الطبع كدلالة أح على الوجع فإن
طبع اللافظ يقتضي التلفظ به عند عروض الوجع له والعقلية
كدلالة الخط والأثر على المؤثر واللفظ المسموع من وراء جدار
على وجود اللافظ لعدم توقفها على العلم بالوضع والمراد
بالوضع هنا وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك
المعنى حذرا من خروج التضمن والالتزام وتنحصر الدلالة
اللفظية الوضعية عقلا أي بحكم العقل في أقسام ثلاثة
مطابقة وتضمن والتزام لأن اللفظ الموضوع إن دل على
معناه فمطابقة ودلالة مطابقة أيضا أي يسمى بها
لمطابقته لمعناه من التطابق وهو التوافق كدلالة الإنسان

على مجموع الحيوان والناطق أو دال على جزئه أي جزء معناه فتضمن
تضمن أيضاً أي تسمى بها ~~المطابقة~~ لتضمن المعنى لجزئه
كدلالة الإنسان على الحيوان فقط أو الناطق فقط في ضمن
دلالته على مجموعهما أو دال على لازم أي لازم معناه ذهناً أي
في الذهن سواء لزمه في الخارج أيضاً أم لا فهو ما يلزم من
حصول المعنى حصوله فوراً أو بعد تروٍّ فالتزام ودلالة التزام
أيضاً أي تسمى بها لالتزام الملزوم أي استلزامه للازمه كدلالة
الجهل أي عدم العلم عما من شأنه العلم على العلم اللازم للجهل
ذهناً المعاند له خارجاً ودلالة الاثنين على الزوجية
اللازمة لها خارجاً أيضاً والمراد باللزوم هنا اللزوم البين
بالمعنى الأخص كما حكم به المحققون وهو كما يأتي ما يكفي في
جزم العقل به بينهما تصور الملزوم فقط كاللزوم بين
الثلاثة والفردية إذ يحصل من تصوره الثلاثة الجزم

به بينهما لا بالمعنى الأعم وهو ما لا يكفي في جزمه به بينهما
تصوره فقط بل لا بد فيه به بينهما من تصورهما كدلالة الإنسان
على قابل صنعة الكتابة إذ لا يخفى أنه لا يلزم من تصور معنى
الإنسان فقط تصورها فإذا تصورهما لم يتوقف فيه به
بينهما ومن ثم لم يشترطوا اللزوم الخارجي لتحقق الالتزام
بدونه ذهناً كما في العمى فإنه يدل على البصر التزاماً ذهناً
مع معاندته له خارجاً ولا اللزوم العرفي كالذي بين
الغيث والنبات لتحقق التخلف وقد اعتبرهما البيانيون
والنحويون واعتبروا في اللزوم اعتقاد المخاطب بسبب
عرف عام أو غيره كالشرع وأرباب الصنائع مما يجري
مجرى عرف خاص وظاهر أنهم لو لم يعتبروا ذلك لخرج كثير
من المعاني المجازية والكنائية عن أن تكون مدلولات
التزامية ومن ثم عرفوا الالتزامية بأن يكون اللفظ

بحيث يفهم منه معنى خارج عن مسماه لازم له سواكان
فهمه بسبب لزومه ذهنا كالعمى مع البصر المعاند له
خارجا ام خارجا كالاندفاع للسترابرام بغير ذلك من
القراين **وتلزمهما** اي التضمن والالتزام **المطابقة** لانهما
تابعتان لها والتابع لا يتحقق بدون متبوعه فمتى تحققتا
تحققت **ولا عكس** اي ولا تلزمانها لتحققها بدون تضمن
فيما اذا كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط وبدون التزام
فيما اذا كان موضوعا لمعنى لا لازم له **ولا يلزم التضمن**
الالتزام لجواز أن يكون من المعاني المركبة ما ليس له لازم
ذهني فلا التزام **وعكسه** اي ولا يلزم الالتزام التضمن
لجواز ان يكون لمعنى بسيط لازم ذهني فلا تضمن **والاولى** أي
دلالة **وضعية صرفة** أي محضة لا مدخل للعقل فيها **اتفاقا**
من العلماء ضرورة من علم أن لفظ الانسان مثلا موضوع

[illegible] ٦٦

للحيوان الناطق فهمه من اطلاقه بمجرد التفات الذهن اليه
وكذا الاخريان اي التضمن والالتزام **هنا** أي في علم الميزان
لأن للوضع فيهما مدخلا من حيث ان فهم الحيوان وقابل العلم
مثلا من اطلاق لفظ الانسان عليهما كما يتوقفان على العلم بوضعه
يتوقفان على أن فهم الكل موقوف على فهم الجزء وفهم الملزوم
موقوف على فهم اللازم **ثم اللفظ** اما مركب أو مفرد لأنه **ان**
دل جزؤه بالقصد ملفوظا أو مقدرا **على جزء معناه المراد فمركب**
كرامي الحجارة فان الاول دال على ذات ثبت لها الرمي والثاني
دال على جسم معين وكل منهما جزء المعنى المراد فمجموعهما معناه
فلا بد أن يكون له جزء ولجزئه دلالة على معنى وذلك جزء
المعنى المراد وهو **مهمل ان لم يكن له معنى** يعتد به كمدلول
لفظ الهذيان فانه لفظ مركب لا اعتداد بمعناه **وهو**
أي المهمل **موجود خلافا للامام** الرازي في نفيه وجوده حيث

وعدها علما البيان والأصول
من المنطق [illegible]

قال الأشبه أنه غير موجود لأن التركيب إنما يصار إليه
للإفادة فحيث انتفت انتفى وهو أيضا غير موضوع اتفاقا
من العلماء وإلا أي وإن كان له معنى يعتنى به فمستعمل وهو
تام إن تضمن من الكلم إسنادا أي ضم كلمة أو ما يجري مجراها
إلى أخرى على وجه يلوح الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت للأخرى
أو منفي عنه مفيد معنى يتم السكوت عليه بحيث لا يبقى
للسامع انتظار معتد به مقصودا ذلك الإسناد لذاته
ويسمى هذا التركيب كلاما فخرج الدوال الأربع وغير المفيد
كالسماء فوقنا وغير المقصود ككلام النائم والمقصود لغيره
كصلة الموصول فإنها ترد مقصودا بها إيضاح معناه
ومن الناس من يقول لا يشترط إفادته السامع حكما جهله
ولا قصد المتكلم إياه فيسمون نحو الأرض تحتنا وكلام الساهي
ونحوه كالطيور المعلمة كلاما ومقتضى الأول حنث من حلف

لا يتكلم بكلام ثم قال مثلا النار حارة أو لا يكلم زيدا فكلمه
نائما أو مجنونا أو مغمى عليه ومقتضى الثاني استحباب السجود
للتلاوة من ذكر آية سجدة وكلام فقهائنا ينعقد بيعه بها
أما إذا كلمه نائما فالأصح الحنث عقوبة له قال الغزالي
وإمامه إلا أن ينتهي إلى السكر الطافح وارتضاه الرافعي
تارة ورده أخرى ثم ذلك المركب المسمى كلاما خبر إن كان
لنسبته التامة بين طرفيه القائمة بنفس المتكلم التي
هي تعلق أحد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه خارج
في أحد الأزمنة الثلاثة أي يكون بينهما في الخارج نسبة
ثبوتية أو سلبية تطابقه أي تطابق تلك النسبة ذلك
الخارج بأن يكونا ثبوتيتين أو سلبيتين أو لا تطابقه بأن يكون
أحدهما ثبوتيا والآخر سلبيا وإنشاء إن لم يكن لها خارج
كذلك والمختار أنه أي المركب المسمى كلاما موضوع وضعا نوعيا

لا وضعا شخصيا أي سمع من العرب وثبت عنهم إطلاقه على الجملة
المفيدة من حيث هي لا على آحادها وجريانها بخلاف المفردات
فإنها موضوعة بالوضع الشخصي أي وضع كل فرد بإزاء معناه
لأنهم حجروا في التركيب كما حجروا في المفرد ورجح ابن الحاجب
وما لك عدم وضعه **وإلا** أي وإن تضمن ما ذكر **فناقص** ذلك
التركيب وهو نوعان **تقييدي** أي أن تقيد أوله بثانيه
إضافة أو وصفا **وغيره** أي غير تقييدي أن يتقيد أوله بثانيه
وإن لم يدل جزؤه بالقصد على جزء معناه المراد **فمفرد** لا جزء
كهمزة الاستفهام أو له جزء غير دال على معنى كزيد أو دال عليه
لكن ليست دلالته مرادة كعبد الله علما أو دال على معنى مقصود
لكن ليس مرادا كالحيوان الناطق علما وذلك المفرد **أداة إن لم**
يستقل بإفادة ولم يصلح لأن يخبر به ولا عنه كفي ولا والنحاة
يسمونه حرفا **وإلا** أي وإن استقل بها وحده وصلح لما ذكر

بلغ مقابلة وتصحيحا كرمولفه

فإن لم

فإن لم يقترن بزمان من الأزمنة الثلاثة **وضعا** أي من حيث
الوضع **فاسم** أي يسمى به كزيد ورجل ودخل فيه ما يقترن به
الزمان من الأسماء كالصبوح والغبوق لأن اقترانه به
عارض **وإلا** أي وإن اقترن بزمان منها وضعا **فكلمة** أي
يسمى بها كنصر والنحاة يسمونها فعلا **و**اللفظ الموضوع
الدال على معنى ذهني أو خارجي أي له وجود فيهما **إن اتحد**
معناه فإن كان موضوعا للماهية من حيث هي أي من غير
ملاحظة وجودها في الذهن وإن كان حاصلا فيه إذ لا يلزم
من حصوله فيه أن يكون ملاحظا **فنكرة** كرجل وأسد فإنه
موضوع للحقيقة المشتركة بين أفرادها من غير ملاحظة
الوجود الذهني **ويسمى** ذلك الموضوع لها **اسم الجنس** فهو ما وضع
لها من حيث هي عند علماء الأصول والبيان وذهب النحاة
إلى أنه موضوع لفرد منها غير معين هنا وقد يتوسع

هو باللام فيرث التعريف ويراد به نفسها من حيث وجودها
أي في ضمن بعض أفرادها لا من حيث هي ولا من حيث وجودها
في ضمن جميعها فيطلق على فرد موجود منها باعتبار كونه معهودا
في الذهن وجزئيا من جزئياتها عند قيام قرينة مؤذنة
بأن المراد بعضها كما في نحو وأخاف أن يأكله الذئب
حيث لا عهد في الخارج إذ الأكل قرينة دالة على ما ذكرنا
وتحقيق ذلك أنه موضوع لها متحدة في الذهن وإنما
أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار وجودها فيه
فالتعدد إنما جاء باعتباره لا باعتبار الوضع وكثيرا ما يعامل
معاملة النكرة وإن جرت أحكام المعارف عليه فيوصف
بالجمل كمثل الحمار يحمل أسفارا ولقد أمر على اللئيم يسبني
لقرب المسافة بين تعريفه باللام وتركه نكرة وفي
تقييد المعاملة بالكثرة تلويح بتفاوت بينهما **أو** كان

موضوعا

موضوعا **لمعين مع تعيينه له مطلقا** من غير قرينة غيبة
أو حضور أو غير ذلك **علم جنس** أي يسمى به **إن كان** التعيين
ذهنيا أي له وجود في الذهن فهو ما وضع لمعين ملاحظا
وجوده فيه بعينه فيه مطلقا كأسامة فإنه موضوع
لماهية الأسد وحقيقته المتحدة فيه وبقيد الإطلاق
خرج بقية المعارف فإن كلا منها يعين مسماه بقرينة
كهو فإنه يعينه بقرينة الغيبة ويتناول غيره بدلا
عنه هنا ومن أحاط علما بما مر في اسم وعليه لاح له الفرق
بينهما إذ علمه موضوع للماهية المتحدة في الذهن ملاحظا
وجودها فيه كما مر وإذا أطلقته على الواحد فإنما أردته
ويلزم من إطلاقه عليها وجودها فيه التعدد ضمنا
واسمه ما وضع لها من غير ملاحظة **ومع تعيينه له مطلقا**
علم **شخص** أي يسمى به **إن كان** التعيين **خارجيا** أي له وجود في

الخارج فهو ما وضع لمعين بعينه فيه مطلقا كزيد **وبدونه**
أي الموضوع المتحد المعنى بدون تعيين معناه مطلقا
متواطئ أي يسمى به **إن تساوت أفراده** الذهنية
والخارجية في صدقه عليها كمدلول الإنسان والشمس فإن
صدقهما عليه بالسوية لا يزيد بعض على بعض سمي متواطئا
لتوافقه فيها إذ التواطؤ التوافق فهو ما تساوت أفراده
مشكك أي ويسمى مشككا **إن تفاوتت** أفراده في صدقه
عليها بأن كان حصوله في بعضها أولى من بعض إما **بأولية**
أو أولوية كالوجود فإنه ثابت للواجب قبل حصوله
للممكن وأتم وأولى به منه إذ هو علة للممكنات **أو أشدية**
كالبياض في الثلج فإنه أشد منه في العاج سمي مشككا لأنه يورث
الناظر فيه شكا في كونه متواطئا من حيث اتفاق أفراده
في أصل وضعه أو غيره من حيث تفاوتها فيه بأولية

او

أو غيرها فهو ما تفاوتت أفراده **مباين إن تعددا** أي اللفظ
ومعناه كالإنسان والفرس فإن كلا منهما مباين للآخر لفظا
ومعنى من المباينة وهي المفارقة فهو ما تعدد لفظه
ومعناه **مترادف إن اتحد معناه** دونه كالإنسان والبشر
فإنهما تواليا على مدلول واحد إذ الترادف التوالي والتتابع
فهو ما اتحد معناه دون لفظه **مشترك إن تعدد** معناه
دونه وكان حقيقة فيه أي في معناه المتعدد لاشتراكه فيه
في أصل وضعه على السوية كالقرء للحيض والطهر أي القدر
المشترك بينهما الذي هو الجمع من قرأت الماء في الحوض جمعته
فيه فالدم يجتمع زمن الطهر في البدن وزمن الحيض في
الرحم فهو ما اتحد لفظه وتعدد معناه **وإلا** أي وإن
لم يكن ذلك اللفظ حقيقة فيه بل وضع لمعنى ثم استعمل
في آخر لعلاقة **فإن اشتهر في الثاني** وهجر في الأول **منقول**

ينسب إلى ناقله فإن شرعا فشرعي كالصلاة والصوم أو عرفا
فعرفي عام كالدابة لذوات الأربع أو خاص كالفاعل وإلا
أي وإن لم يشتهر في الثاني ولم يهجر في الأول فحقيقة ومجاز
كالأسد للسبع والرجل الشجاع ومدلوله أي معنى اللفظ
إما لفظ مفرد مستعملا كان كمدلول الخبر كزيد قائم
وقام زيد أو مهملا كمدلول الهذيان وإما معنى وهو جزئي إن
منع فرض الشركة فيه بين اثنين أو أكثر كمدلول زيد
وإلا أي وإن لم يمنع فرضها فيه فكلي لأنه من حيث هو كلي
يحتمل الكثرة سواء وجدت أفراده في الخارج مع تناهيها كمدلول
الكواكب السيارة فإنه كلي أفراده متناهية غير
منحصرة بعدد أم مع عدمه كمدلول الإنسان أم وجد واحد
منها مع إمكان الباقي كمدلول الشمس فإنه كلي ممكن الأفراد لكن
لم يوجد إلا واحد أم مع امتناعه أي ذلك الباقي كمفهوم واجب

الوجود

الوجود المعبود بحق أم أمكنت ولم توجد كمدلول بحر من
مسك موجه الذهب فإنه كلي ممكن الأفراد لكنها غير
موجودة ثم الماهية أي حقيقة الشيء التي بها هو هو إما
مركبة من أمور متغايرة أو لا مركبة منها وكل منها أي
من المركب وغيره إما أن يتركب منه غيره بأن يكون جزءا
له أو لا يتركب منه غيره بأن لا يكون جزءا له فما هو غير مركب
لا جزء له ولا هو جزء لغيره كالواجب المتعالي عن أن يكون له
جزء المقدس عن أن يكون جزءا لغيره لا يحد أي لا يمكن تحديده
لشيء إذ لا جزء له والتحديد إنما هو ببيان الأجزاء ولا يحد به
غيره لأنه ليس جزءا له وعكسه أي وما هو مركب له جزء
وهو جزء لغيره كالحيوان فإنه مركب من الجسم والحساس عكسه
أي يحد بأجزائه لكونه ذا أجزاء ويحد به ما تحته من الأنواع
لكونه جزءا لها وما هو غير مركب لا جزء له وهو جزء لغيره كالجوهر

أي الجنس العالي **لا يحدّ** لأنه لا جزء له إذ لو كان ذا جزء لم يكن
عاليا **ويحدّ به** ما تحته من الأنواع لكونه جزءا لها **وعكسه**
أي وما هو مركب له جزء وليس جزءا لغيره كالإنسان للنوع السافل
فإنه مركب من الحيوانية والناطقية **عكسه** أي يحدّ بأجزائه
لتركبه ولا يحدّ به غيره لأنه ليس جزءا له إذ لو كان جزءا له
لما كان نوعا أخيرا **فالكلي** أي ما لا يمنع فرض الشركة فيه
لاحتماله من حيث هو كلي الكثرة **إن كان جزءا منها** أي من الماهية
مشتركا بينها وبين أخرى من الأنواع المخالفة لها في الحقيقة
فجنس كالحيوان فإنه جزء مشترك بين حقيقة الإنسان وغيره
من الحيوانات **مقول على أفراد كثيرة مختلفي الحقيقة**
في جواب من قال مثلا الإنسان والفرس **ما هو** وقدّم
على النوع والفصل لتوقف قسيمه من الأنواع عليه واحتياجه
في معرفة القريب والبعيد إليه وعلى الخاصة

والعرض العام لخروجهما عن الماهية وقدّم من تعريفه
وباقي الكليات لفظ كلي للاستغناء بلفظ مقول عنه وخرج بمختلفي
النوع وبما بعده الباقي وهو **قريب إن كان الجواب عنها**
أي عن الماهية **وعن بعض ما يشاركها هو الجواب عنها وعن كله**
أي كل ما يشاركها كالحيوان فإنه يقع جوابا عن الإنسان وعن
بعض ما يشاركه في الحيوانية وعن جميعه فإذا قيل مثلا
ما الإنسان والفرس أو ما هو وهي الجمل والحمار إلى غير ذلك
من الحيوانات كان الجواب الحيوان **وإلا** أي وإن لم يكن
كما ذكر **فبعيد** لعدم وقوعه كذلك كالجسم النامي فإنه
يقع جوابا عن الإنسان وعما يشاركه فيه كالنبات فإذا
قيل مثلا ما الإنسان والشجر كان هو الجواب عنهما لا عن
الإنسان ونحو الفرس إذ هما وإن اشتركا فيه لم يشتركا فيه فقط
بل فيه وفي الحيوانية أيضا التي هي الجسم النامي الحساس

فهو بعيد لعدم وقوعه جوابا عنها **أو لا يكون جزأ منها**
بل تمامها أي تمام ماهية أفراد متفقها **فنوع حقيقي** كالإنسان
فإنه تمام ماهية زيد وبكر وغيرهما من أفراده **مقول على**
متفقها في جواب من قال مثلا زيد أو زيد وبكر وخالد **ما**
هو فخرج بمتفقها الجنس وبما بعده الباقي **وقد يطلق** لفظ
النوع **على الماهية التي يقال الجنس عليها وعلى غيرها في جواب**
ما هو كالحيوان فإنه يسمى نوعا لمقولية ما فوقه وهو
الجسم النامي عليه وعلى غيره من النبات وهو لمقولية الجسم
المطلق عليه وعلى غيره وهو أيضا لمقولية الجوهر
عليه وعلى غيره **فيخص ذلك باسم الإضافي** أي بإطلاقه
عليه وتسميته به إذ نوعيته بالإضافة إلى ما فوقه **كالأول**
أي كما خص النوع الأول **بإطلاق** اسم **الحقيقي** عليه نظرا
إلى ما تحته وإلى ما فوقه **وتغايرهما في الحيوان والنقطة**

من أفراده ما هيته فنفسها
أي النوعين عموم وخصوص
من وجه لصدقهما على الإنسان
نظرا إلى ما تحته صح

لأن

لأن الأول نوع إضافي لا حقيقي نظرا إلى ما فوقه والثاني
عكسه نظرا إلى ما تحته لعدم اندراجه تحت جنس
والأجناس تترتب متصاعدة جنسا فوقه آخر **إلى جنسها**
كمن الحيوان إلى الجوهر يسمى جنسها لأنه لا جنس فوقه **والأنواع**
تترتب **متنازلة** نوعا تحته آخر **إلى نوعها** كمن الجسم المطلق
إلى الإنسان يسمى نوعها لأنه لا نوع تحته **وما بينها** أي العالي
والسافل **يسمى** أجناسا وأنواعا **متوسطات** نظرا إلى طرفيها
فالوسط كالجنس النامي **نوع** إضافي **بالمعنى الأول** لاندراجه
تحت ما فوقه لا بالثاني لعدم أفراده بالحقيقة **وبعض البسائط**
أي الماهيات التي لا جزء لها **عكسه** أي عكس الوسط فهو نوع
حقيقي كالوحدة لاندراج أفرادها المتفقة الحقيقة تحتها
وعدم اندراجها تحت جنس فخرج ما هو منها وهو جنس
عال أو عرض عام **أو كان جزأ منها غير مشترك فصل**

ويسمى أيضاً مميزاً للماهية عما عداها تمييزاً ذاتياً مقول
في جواب أي شيء هو في ذاته فخرج بأي شيء هو الجنس والنوع
إذ لا يقالان في جواب أي شيء هو والعرض إذ لا يقال
في جواب أصلاً وبما بعده الخاصة لمقوليتها في جواب
أي شيء هو في عرضه وهو قريب إن ميّز النوع عما يشاركه
في جنسه القريب كالناطق فإنه يميز الإنسان عن كل ما
يشاركه في الحيوانية بعيد إن ميزه في الجنس البعيد
كالحساس فإنه يميزه في الجسم النامي أو كان غير جزء منها أي من
الماهية فعرض خارج عنها يمكن فهم الذات قبل فهمه فإن
امتنع انفكاكه عنها فلازم لها من حيث هي كالفردية للثلاثة
فإنها متى تحققت امتنع انفكاك الفردية عنها أو لازم
للوجود كالبياض للرومي فإنه لازم لشخصه لا لها من حيث
هي واللازم إما بيّن ثبوته لملزومه بمعنى أنه يلزم تصوره

من تصور ملزومه فقط كضعف الاثنين والجزم بكونه لازماً لها
إذ من أدركه أدرك أنهما ضعفه أو بمعنى أنه يلزم من
تصورهما أي اللازم وملزومه الجزم باللزوم بينهما كالانقسام
بمتساويين إذ يلزم من تصوره مع تصور الأربعة مثلاً الجزم
به بينهما وإما غير بيّن ثبوته لملزومه فهو بخلافه أي خلاف
البيّن لا يلزم تصوره من تصوره ولا من تصورهما الجزم به لاحتياج
إلى وسط وهو ما يقرن بلأنه حين يقال لأنه كذا كقولنا العالم
حادث لأنه متغير فحين قلنا لأنه اقترن به متغير وهو
الوسط وإلا أي وإن لم يمتنع انفكاكه فمفارق دائم ثبوته
أو لا إذ دوام الثبوت لا ينافي إمكان الانفكاك فهو إما
مفارق بالقوة ككون الشخص أمياً أو بالفعل يزول بسهولة
كالقيام أو عسر كالعشق أو بسرعة كحمرة الخجل أو بطوء
كالشباب وكل منهما أي من اللازم والمفارق إن اختص

بحقيقة واحدة ولم يوجد في غيرها فخاص كالضاحك فإنه
خارج عنها مقول على ما تحتها من الأفراد فقط أي لا على غيره
معه وإلا أي وإن لم يختص بحقيقة واحدة فعام كالماشي
لاشتراكه بين أنواع الحيوان وهو خارج عنها مقول عليها
وعلى غيرها مما يشاركها فالكليات مركبة كانت أو
بسيطة خمس جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام ومنها
يتركب المعرف بكسر الراء حدًا أو رسمًا ويسمى قولًا شارحًا
لشرحه الماهية وتبيينها وهو ما أي قول تصوري
يتم معرفة الشيء بالكنه أو بوجه يميزه عما عداه بواسطة
الترتيب الواقع فيه فلا يرد الدليل لأنه قول تصديقي
ولا اللازم البين كالسقف للجدار لأن دلالته بلا واسطة
ترتيب ودلالة الأثر كالدخان على النار من قبيل الاستدلال
بوجوده فهو في الحقيقة تصديقي وإذا عرفت أن معرفة

المعرف علة لمعرفة المعرف بفتح الراء فتكون معرفته سابقة
على معرفته ضرورة تقدم السبب على مسببه فلا يعرف
الشيء بنفسه لاستحالة أن يكون معلومًا قبل كونه معلومًا
وذلك إما بها فقط كالحركة نقلة إذ هي هي أو بضم أخرى
إليها كالإنسان حيوان بشر إذ هو هو ضم إليه الحيوان ولا
يعرف بأخفى منه لعدم صلاحيته لإثبات معرفة الأجلى
ولا يعرف بمساو له معرفة وجهالة لما عرفت من وجوب
تقدم معرفته عليه فلا يعرف الأب بمنزلة ابن ولا الحركة
بما ليس بسكون لتساويهما فيهما إذ من عرف أحدهما عرف الآخر
ومن جهله جهله بل لا بد أن يكون أجلى منه لأنه أسبق وجودًا
إلى العقل فيكون أوضح عنده ليلوح به كنار على علم وأن يكون مساويًا له
عمومًا وخصوصًا أي فيهما ليشمل جملة أفراده حتى لا يخرج منها شيء
فيكون جامعًا إذ من شرطه ذلك فلا يكون أخص منه مطلقًا

أو من وجه لعدم تناولها جملتها ويميزها عن غيرها حتى
لا يدخل معها غيرها فيكون مانعا إذ ذلك من شرطه فلا
يكون أعم منه مطلقا إذ الأعم لا يميز الأخص وأقل مراتب
المعرف التمييز إذ المقصود الاطلاع على كنهه أو تمييزه عما
عداه وهو لا يصلح له فلا يصلح معرفا وهو أي المعرف في
علم الميزان إن كان فصلا قريبا فحد أي يسمى به لمنعه من دخول
الغير فيه إذ هو لغة المنع أو كان خاصة فرسم أي يسمى به
لاشتماله على الخاصة التي هي أثر الشيء والأثر الرسم ثم إن كان
أي الفصل أو الخاصة مع الجنس القريب فتام أي حدا تاما إن
كان بالجنس والفصل القريبين كالحيوان الناطق سمي تاما لاشتماله
على تمام الذاتيات ويسمى رسما تاما إن كان بالجنس القريب
والخاصة كالحيوان الضاحك سمي تاما لاشتماله على الجنس
العام والمميز عن الأغيار وإلا أي وإن لم يكن واحدا منهما

معه بأن كان وحده أو مع جنس بعيد فناقص أي حدا
ناقصا إن كان بالفصل وحده أو مع جنس بعيد سمي ناقصا لنقصان
بعض الذاتيات ويسمى رسما ناقصا إن كان بالخاصة
وحدها أو مع جنس بعيد سمي ناقصا لعدم اشتماله على ما
هو داخل في الماهية والأصوليون كما قد علمت لم يعشوا
ضوء نارهم من عشوت إلى النار عشوا أي استدللت عليها
ببصر ضعيف قال الحطيئة
متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ، تجد خير نار عندها خير موقد
والعشو في الأصل القصد ليلا ثم صار كل قاصد عاشيا أي
والأصوليون لم يقصدوا ما اصطلح عليه هنا من أن ما
كان ذاتيا يسمى حدا وما كان عرضا يسمى رسما لأن مطمح
نظرهم ليس الاطلاع على الماهية منه وشرطه أي المعرف
عندهما أن يكون مطردا بمعنى كلما وجد الحد وجد المحدود

لا يدخله غير أفراده **منعكسا** بمعنى كلما وجد المحدود وجد
الحد لا يخرج عنه شيء منها **أي** فيصير بالثاني **جامعا**
للأفراد كلها وبالأول **مانعا** من دخول غيرها فيه إذ لا بد فيه
عند المتأخرين من المساواة كما مر ليتميز المحدود عن
غيره إذ هي المآل في اشتراط الاطراد والانعكاس المستلزمين
للجمع والمنع مأخوذ من عكس الطرد بحسب العرف وهو جعل
المحمول موضوعا مع رعاية الكمية نحو كل إنسان ناطق
وعكسه فمؤدى العبارتين واحد لصدقهما على الإنسان
حدا بخلاف حده بالحيوان الضاحك بالفعل إذ ليس جامعا
ولا منعكسا وبالحيوان الماشي إذ ليس مانعا ولا مطردا
فصار الطرد حكما كليا بالمحدود على الحد والعكس عكسه
وأخذه ابن الحاجب من حيث إن عكس الإثبات نفي ه
فسره بكلما انتفى الحد انتفى المحدود أي كلما لم يصدق

عليه الحد لا يصدق عليه المحدود فصار حكما كليا بما ليس عليه
ما ليس بحد فالحاصل في تفسيره بما أظهر مما ذكره **وصورة**
المركب تاما أو ناقصا **هيئته التركيبية** الحاصلة من التئام
مادته كالهيئة السريرية الحاصلة من التئام مفرداته
ثم ذلك قد يكون زائدا على مجموع مفرداته كالمزاج الحاصل
لأجزاء المعجون الذي به تظهر آثاره وقد لا يكون كهيئة
العشرة لآحادها فإنها وإن كانت غير كل واحد منها
ليست إلا مجموعها ولم يحصل بالتئامها كيفية **والخبري**
منه أي من المركب **ما يقال لقائله صادق** فيه **أو كاذب**
ويسمى خبرا وتصديقا و**قضية ومن ثم** أي ومن أجل احتماله
ذلك **قالوا هي قول** أي قال المنطقيون القضية مركب
ملفوظا كان أو معقولا **لا يحتملها** أي الصدق والكذب أي
يحتمل أن يكون حكمه مطابقا للواقع الخارجي إيجابا أو سلبا

فيكون صدقا أو لا فيكون كذبا وبه خرج المركبات التقييدية
والإنشائية وكذا الجملة الخبرية المشكوكة لخلوها عن
الحكم الذي هو محل احتمالها إذ لا حكم مع الشك وإطلاق الخبر
عليها مجاز إما لأن صورتها صورته أو لاشتمالها على أكثر
أجزائه ولا بد فيها أي القضية من محكوم عليه يسمى موضوعا
لأنه وضع ليحمل عليه الثاني ومحكوم به يسمى محمولا لحمله على
ذات الموضوع ونسبة حكمية أيضا وهي ما يدرك بين
طرفي الكلام الخبري سميت حكمية لكونها مورد الإيجاب
والسلب والفرق بينها وبين التي هي الحكم لا يخفى بإلمام
الشك بها دونه في المشكوكة إذ لا إذعان فيها لأن
الشاك فيها متردد بين وقوعه وعدمه ولا بد فيها
أيضا من حكم مؤذن بثبوت المحمول للموضوع والرابطة
ما يدل على الحكم من اللفظ سميت رابطة لدلالتها على ما

بلغ مقابلة وتصحيحا على مؤلفه

يرتبط بالموضوع تسمية للدال باسم مدلوله مجازا فهي أداة
وقد تفرغ في قالب الاسم كهو في نحو زيد هو فقيه
وقد تحاك في صورة الكلمة ككان في نحو كان زيد
قائما وبالجملة كلما دل على الربط يسمى رابطة ثم إن حكم فيها
أي في القضية بثبوت شيء لآخر كما في الإنسان كاتب
والحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه وزيد عالم قضيته
مما ينحل إلى مفردين أو نفيه عنه كلا شيء من الإنسان
بحجر وزيد ليس بعالم قضية مما ينحل إليهما فحملية أي تسمى به
لحمل الثاني فيها على الأول فإن كان الحكم فيها على جزئي معين
أي شخص مخصوص فشخصية ومخصوصة أيضا أي تسمى بهما
لكون موضوعها المحكوم عليه فيها شخصا مخصوصا لا يحتمل
الاشتراك موجبة كانت أو سالبة أو كان فيها على كلي وقد
عرفته فإن كان ذلك الكلي نفس الماهية فطبيعية

أي تسمى به كما في الحيوان جنس الانسان نوع الناطق فصل إذ
المحكوم عليه فيها بالجنسية والنوعية والفصلية
ليس نفس الأفراد بل هو نفس ماهيتها والا أي وإن لم يكن
نفسها بل افرادها فان بين فيها كلية أي كون الحكم فيها على كل
الأفراد بما يؤذن به أي نعلم ببيان الكلية المستفاد
من الفعل وتسمى سور الحصره الأفراد وإحاطته بها كسور البلد
فمحصورة كلية ومسورة أيضا أي تسمى بها لحصره كل أفرادها
وإحاطته بها أو بين فيها جزئية أي كونه فيها على بعضها
فمحصورة جزئية أي تسمى به وكل منها أي من المحصورتين
موجبة نحو كل نار حارة بعض الحيوان إنسان وسالبة
كلا شيء من الإنسان بحجر وليس كل حيوان إنسانا والا أي وإن
لم يبين فيها كلية ولا جزئية فمهملة أي تسمى بها الإهمال
بيان الكمية فيها كالإنسان كاتب الإنسان ليس بكاتب

وهي

الإنسان في خسر صدق صح

وهي تلازم الجزئية إذ كلما صدق بعضه في خسر وعكسه
أو حكم فيها بملازمة بين جزئيها إيجابا أو سلبا فشرطية
متصلة أي تسمى بها كإن كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وليس إن كانت طالعة فالليل موجود أو عناد
أي حكم فيها به بينهما إيجابا أو سلبا فشرطية منفصلة
أي تسمى بها كالعدد إما زوج أو فرد وليس العدد إما زوج
أو منقسم بمتساويين والتقادير من الأزمان والأوضاع
التي يمكن حصول المقدم عليها المحكوم له فيها بكون التالي
لازما أو معاندا فيهما أي الشرطيتين بمنزلة الأفراد في
القضية الحملية فإن حكم للمقدم في بعضها معينا أي في
بعض التقادير حال تعيينه بلزوم في المتصلة أو عناد في
المنفصلة فشخصية ومخصوصة أي تسمى بها كإن جئتني
الآن أكرمتك وزيد في ذا الوقت إما أن يكون كاتبا

أو غير كاتب فالحكم بلزوم الكتابة أو غيرها ثابت
له في زمن **والا** أي وإن لم يكن كذلك **فإن بين فيها كلية**
أي كون الحكم به في جميع التقادير **بما يلوح به** أي يشير
ببيان الكمية ويسمى سورا **فمحصورة كلية** ومسورة
أي تسمى بهما نحو كلما كان زيد إنسانا فهو حيوان فالحكم
بلزوم حيوانيته ثابت لإنسانيته في جميع ما يمكن
أن يجامعها من الأزمان والأوضاع من كونه قائما
أو ضاحكا أو كون الشمس طالعة وغير ذلك ونحو إما
أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا فالحكم بمعاندة
فرديته لزوجيته في جميع ما يمكن أن يجامع زوجيته
منها **أو** بين فيها **جزئية مطلقا** من غير تعيين **فمحصورة**
جزئية أي تسمى بها كقولك قد يكون إذا كان هذا
إنسانا كان حيوانا فالحكم بلزوم حيوانيته ثابت له

في وضع كونه ناطقا من غير تعيين وقد يكون إما أن
يكون هذا ناميا أو جمادا فهنا العناد إنما يكون
في وضع كون الشيء من العنصريات **والا** أي وإن لم يبين
فيها شيء من ذلك **فمهملة** أي تسمى به كإن كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وإما أن يكون هذا لا إنسانا أو لا
فرسا **التناقض** أي هذا المبحث وهو شروع في
بيان أحكام القضايا بعد الفراغ من تعريفها
وتقسيمها وقدم على غيره لتوقفه عليه **هو اختلاف**
قضيتين إيجابا أو سلبا فخرج اختلاف مفردين ومفرد
وقضية **يلزم** من ذلك الاختلاف **لذاته من صدق كل**
منهما **كذب الأخرى وعكسه** أي ويلزم من كذب كل صدق
الأخرى كزيد كاتب زيد ليس بكاتب فإنهما قد اختلفا
إيجابا وسلبا اختلافا يقتضي لذاته صدق إحداهما

وكذب الأخرى بحسب الواقع فخرج ما لا يلزم منه ذلك
لعدم إيجابه تحقق التناقض كالاختلاف في نحو كل إنسان
حيوان لا شيء من الحيوان بإنسان فإنه لا تناقض فيه
لأن صدق كل وإن استلزم كذب الأخرى فكذب كل
لا يستلزم صدق الأخرى والاختلاف في نحو زيد متحرك
زيد ليس بساكن إذ لا تناقض فيه لصدقهما والاختلاف
في نحو بكر إنسان بكر ليس بناطق فإنه وإن لزم من صدق
كل كذب الأخرى وعكسه لا لذاته بل بواسطة أن إيجاب
أحدهما في قوة إيجاب الأخرى وسلب إحداهما في
قوة سلب الأخرى فإن كانتا أي القضيتان شخصيتين
فلا بد عند الفارابي وأنصاره في تحققه أي التناقض فيهما
من الاختلاف كيفا أي في الكيف أي الإيجاب والسلب
من اتحاد النسبة الحكمية التي هي مورد الإيجاب

والسلب ليرد السلب على ما يرد عليه الإيجاب
لأن وحدتها تستلزم وحدة الموضوع والمحمول والشرط
والكل أو الجزء والزمان والمكان والإضافة والقوة
أو الفعل للزوم اختلاف شيء من هذه لاختلافها ضرورة
أن النسبة إلى هذا غيرها إلى ذلك وهي في هذا
الزمان غيرها في ذلك الزمان وعلى هذا القياس فمتى لم
تختلف لم يختلف شيء من هذه الأمور وإلا فلا حصر لأن
التناقض باختلاف الآلة في نحو زيد كاتب أي بالقوة زيد
ليس بكاتب أي بالفعل والتمييز في نحو عندي عشرون أي
درهما ليس عندي عشرون أي دينارا والمفعول به في
نحو زيد ضارب أي بكرا زيد ليس بضارب أي خالدا و
اعتبرها في تحققه فيها الأكثر فلا تناقض في نحو زيد
قائم بكر ليس بقائم لاختلاف الموضوع ولا في نحو زيد

فاعد زيد ليس بقايم لاختلاف المحمول ولا في نحو الجسم
مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق
له اي بشرط كونه اسود لاختلاف الشرط ولا في نحو
الزنجي اسود اي بعضه الزنجي ليس باسود اي
كله لاختلاف الكل والجزء ولا في نحو زيد قايم اي نهارا زيد
ليس بقايم اي ليلا لاختلاف الزمان ولا في نحو زيد قاعد
اي في المسجد زيد ليس بقاعد اي السوق لاختلاف
المكان ولا في زيد اب اي لبكر زيد ليس باب اي لعمرو
لاختلاف الاضافة ولا في نحو الخمر في الدن مسكر اي
بالقوة الخمر فيه ليس بمسكر اي بالفعل لاختلاف القوة
والفعل ولا ريب في ان اختلافها في ذلك كما مر موذن
باختلاف تلك النسبة ضرورة ان نسبة المحمول الى
احد الامرين مغايرة لنسبته الى الاخر ونسبة احدهما

الى

الى شيء مغايرة لنسبة الاخر اليه ونسبة احدهما
الى الاخر بشرط مغايرة لنسبته بشرط اخر وهكذا
فمتى اتحدت اتحدت واعتبر جمع في تحققه فيهما وحدة الموضوع
والمحمول فقط لاندراج الباقي فيهما فوحدة الشرط و
الكل والجزء مندرجة في وحدة الموضوع ووحدة الزمان
والمكان والاضافة والقوة والفعل مندرجة في
المحمول **او كانتا محصورتين فلابد معها** اي من الاختلاف
كيفا واتحاد النسبة **منه** اي الاختلاف **كما** اي في
الكم اي الكلية والجزئية لصدق الجزئيتين وكذب
الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم كما
في بعض الحيوان انسان بعضه ليس بانسان كل حيوان
انسان ولا شيء من الحيوان بانسان والمهملة محصورة
لما مر من انها في قوة الجزئية **فنقيض الموجبة الكلية**

نحو كل إنسان حيوان **سالبة جزئية** كبعض الإنسان ليس بحيوان
ونقيض **السالبة الكلية** كلا شيء من الإنسان بحيوان **موجبة**
جزئية كبعض الإنسان حيوان **العكس** أي هذا مبحث
العكس المستوي إذ هو المراد عند الإطلاق ثم قد يراد
به القضية كما يقال عكس الموجبة الكلية موجبة
جزئية وقد يراد به تبديل طرفيها وهو المراد هنا
وأورد فيه لفظ طرفيها ليتناول عكس الشرطيات فقيل
هو تبديل طرفيها أي جعل الأول منها موضوعا كان أو مقدما
ثانيا والثاني محمولا كان أو تاليا أولا **مع بقاء الصدق**
وهو أن الأصل إن كان صادقا كان العكس صادقا
للزومه للقضية فلو فرض صدقها لزم صدقه وإلا لزم
صدق الملزوم بدون لازمه **و** مع بقاء **الكيف** وهو أن
الأصل إن كان موجبا أو سالبا كان عكسه كذلك ولم

يعتبروا بقاء الكذب لأنه لا يلزم من كذب الملزوم كذب
لازمه لكذب كل حيوان إنسان مع صدق عكسه وهو
بعض الإنسان حيوان **فالموجبة** كلية أو جزئية **إنما** أي لا
تنعكس بحسب الكم إلا **موجبة جزئية** لا كلية **لجواز**
عموم المحمول في الحملية **أو** عموم **التالي** في الشرطية
في بعض المواد كما في كل إنسان حيوان وكلما كانت النار موجودة
كانت الحرارة موجودة فلو انعكستا كليتين لزم حمل
الأخص على كل أفراد الأعم في الأولى واستلزام الأعم
للأخص في الثانية وهو محال لامتناع ذلك فيهما
فإذا ثبت عدم انعكاس الموجبة كلية في مادة
ثبت عدم انعكاسها كلية مطلقا إذ معنى عدم انعكاس
القضية أن لا يلزمها العكس لزوما كليا وهو يتحقق
بتحققه في صورة واحدة بخلاف انعكاسها فإن معناه

أن يلزمها العكس لزوما كليا وهو يتحقق بصدقه مع القضية
في مادة واحدة والسالبة الكلية إنما تنعكس كنفسها
أي سالبة كلية وإلا أي وإن لم تنعكس كنفسها لزم سلب
الشيء عن نفسه لأنه إذا صدق لا شيء من الإنسان
بفرس صدق عكسه لا شيء من الفرس بإنسان وإلا
لزم صدق نقيضه وهو بعض الفرس إنسان فإذا
ضممته إلى الأصل هكذا بعض الفرس إنسان ولا شيء
من الإنسان بفرس أنتج بعض الفرس ليس بفرس وهو محال
نشأ من نقيض العكس فالعكس صادق ولا عكس للسالبة
الجزئية لجواز عموم الموضوع في الحملية أو المقدم في
الشرطية في بعض المواد كما في ليس بعض الحيوان إنسانا
وقد لا يكون إذا كان هذا حيوانا فهو إنسان فإنهما
فيهما أعم فلو انعكستا ليس بعض الإنسان بحيوان فقد

لا يكون إذا كان هذا إنسانا كان حيوانا لزم انتفاء
العام عن الخاص عكس النقيض أي هنا مبحثه هو عند
القدماء جعل نقيض الجزء الثاني أولا وجعل نقيض الجزء الأول
ثانيا مع بقاء أحدهما فقط أي الصدق والكيف وقد عرفتهما
فعكس كل إنسان حيوان كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان
وحكم الموجبات هنا أي في هذا العكس حكم السوالب
ثمة أي في العكس المستوي وعكسه أي وحكم السوالب
هنا حكم الموجبات ثمة فالموجبة الكلية عندهم
تنعكس مثلها ولا عكس للموجبة الجزئية والسالبة
كلية أو جزئية تنعكس سالبة جزئية وعند المتأخرين
هو جعل نقيض الثاني الى اخره مع موافقته في الصدق وقد
عرفته ومخالفته في الكيف بمعنى أن الأصل إن كان
موجبا كان عكسه سالبا أو سالبا فموجب فعكس كل

الحاصل

إنسان حيوان عندهم لا شيء مما ليس حيوانا بإنسان
قال السيد وهو بهذا غير مستعمل في العلوم
ومنها أي من القضايا **ما تركب الحجة وتسمى دليلا وهو هنا**
أي في صناعة الميزان **ما** أي أمور تصديقية **يلزم**
من العلم به يقينا أو غيره **العلم بمدلوله** موجودا
ثابتا أو غيره **فإن استدل بثبوت حكم الكلي على الجزئي** تصديقية
كاستدلالنا بثبوت الجسمية للحيوان الذي هو كلي
بالنسبة إلى الإنسان على ثبوتها له بنحو كل إنسان
حيوان وكل حيوان جسم **أو** استدل بثبوته **لأحد**
متساويين عليه أي على ثبوته **للآخر** المساوي
له كاستدلالنا بثبوت الحيوان للناطق المساوي
للإنسان كقولنا كل إنسان ناطق وكل ناطق حيوان **فقياس**
أي يسمى به كل منهما هنا **أو** استدل **بعكسه** أي بثبوته

الجزئي على ثبوته للكلي **فاستقراء** أي يسمى به **تام إن كان**
بجميع جزئياته حيث أمكن حصرها بأن يقال كل جسم متحيز
لأنه إما جماد أو نبات أو حيوان وكل منها متحيز **وإلا**
أي وإن لم يكن بجميعها حيث لا يمكن حصرها كما يقال كل
حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ إذ الإنسان والدواب
والطيور كذلك **فناقص** أي يسمى به وعدم إمكان حصرها
لاحتمال أن يكون بعض منها حكمه مخالف لحكمها إذ يقال
إن التمساح ليس كذلك **أو** استدل بثبوته **لجزئي عليه**
أي على ثبوته **لآخر** كما يقال السماء حادث لأن البيت حادث
بجامع أن كلا منهما جسم **فتمثيل** أي يسمى به هنا وقياسا في عرف
الفقهاء والأول كالبيت في مثالنا أصلا والثاني فرعا
والمشترك جامعا وهنا حديث إجمالي يرد تفصيله بعونه
تعالى **القياس** أي هنا مبحثه وهو شروع في مقاصد

بعد الفراغ من مباديها **هو قول** أي القياس مفهوم
أو ملفوظ لمعقوليته عليهما بالاشتراك والمراد اللفظ
المركب **من قضايا** مسلمة أي في نفسها أم منكرة إذ القياس
من حيث هو لا يجب أن تكون مقدماته في نفس الأمر حقة
لشموله ما ليس مقدماته مقبولة كالجدلي بل تكون
متى سلمت لزمه لذاته لا بواسطة **قول آخر** مغاير لمقدمتيه
مقبول لا يجب التلفظ به فخرج القضية الواحدة لتركبها
لا من قضايا بل من مفردات وقياس المساواة نحو **ا** مساو
لب وب مساو **لج** إذ لزومه بواسطة مقدمة أجنبية
هي أن مساوي مساوي الشيء مساوله **فإن كان**
القياس **مشتملا عليه** أي على ذلك القول اللازم المسمى نتيجة
بالقوة بأن لم يذكر فيه بمادته وهيئته أي طرفيه
وصورته **فاقتراني** أي يسمى به لاقتران حدوده

وهو إما **شرطي أو حملي** إذ قد يتركب من شرطيات أو
حمليات ومختلطات منهما فيكون أربعة أقسام
لكنا لم نعتبر إلا ما هو أشهر وهو المركب من الحمليات
الصرفة المنقسم إلى الأشكال الأربعة ولما كانت
النسبة بين طرفي المطلوب مجهولة تحتاج إلى أمر
تعلم به وذلك الأمر لا بد أن يكون له نسبة إلى
طرفيه ليهتدي به إليها قلنا **لا بد له** أي لهذا الحملي
من مناسب لطرفي المطلوب أي موضوع النتيجة ومحمولها
ليمكن ضبطه بحيث يصير قاعدة قطعية الإيصال إليه
وذلك المناسب إما بالمحمولية أو بها وذلك **يسمى** حدا
أوسط لتوسطه بين طرفيه **وموضوعه** أي موضوع
المطلوب أي المحكوم عليه فيه يسمى حدا **أصغر** لخصوصه
بالنسبة إلى محموله **ومحموله** أي المحكوم به فيه يسمى حدا

ما بالموضوعية أو

الأكبر لعمومه بالنسبة إلى موضوعه وما أي والمقدمة
التي فيها الأصغر تسمى صغرى لاشتمالها عليه والتي فيها
الأكبر تسمى كبرى لاشتمالها عليه والمركب منهما أي من
الصغرى والكبرى يسمى شكلا وهو أربعة لأن الأوسط
إن كان محمول الصغرى موضوع الكبرى أي فيهما فالأول
أي فهو الشكل الأول أو كان عكسه أي أو كان موضوع
الصغرى محمول الكبرى أي فيهما فالرابع أي فهو الشكل
الرابع أو كان محمولهما أي فيهما فالثاني أي فهو الشكل
الثاني أو كان موضوعهما أي فيهما فالثالث أي فهو الشكل
والشكل الأول أظهرها لقربه ببداهة نتاجه إلى
الطبع ومن ثم أي ومن أجل أن شأنه ذلك كان معيارا
للعلوم أي ميزانا يعرف به عيارها ومن ثم أيضا كان
غيره منها أي من الأشكال متوقفا في نتاجه على رجوعه

إليه وكان أيضا منتجا للمطالب الأربعة الموجبتين والسالبتين
كلية أو جزئية وشرط نتاجه بحسب الكيف إيجاب
صغراه دائما كلية كانت أو جزئية ليندرج الأصغر
تحت الأوسط ويتعدى الحكم إليه إذ لو كانت سالبة
لم يندرج تحته فلم يحصل نتاج لأن الكبرى حاكمة بأن ما
ثبت له الأوسط محكوم عليه بالأكبر والصغرى على تقدير
كونها سالبة حاكمة بأن الأوسط مسلوب عن الأصغر
فلا يكون داخلا فيما ثبت له الأوسط فلا يتعدى الحكم عما
ثبت له إليه فلا يلزم نتاج وبحسب الكم كلية كبراه
أبدا موجبة كانت أو سالبة إذ لو كانت جزئية لم يلزم
اندراجه تحته لجواز أن يكون البعض المحكوم عليه فيها
غير المحكوم عليه في الصغرى كما في كل إنسان حيوان وبعض
الحيوان فرس فلا إنتاج لعدم الاندراج إذ لا يصدق بعض

الإنسان فرس وضروبه المنتجة باعتبار هذين الشرطين
أربعة لأن الضروب الممكنة الانعقاد في كل شكل ستة
عشر وقد عرفناك أن القضايا المعتبرة هي المحصورات
الأربع الكليتان والجزئيتان وهي معتبرة في الصغرى والكبرى
فإذا قرنت إحدى الصغريات الأربع بإحدى الكبريات
الأربع حصل ستة عشر ضربا أسقط الأول ثمانية
الصغريان السالبتان مع الكبريات الأربع وأسقط الثاني
أربعة الصغريان الموجبتان مع الجزئيتين فلم يبق إلا
أربعة أضرب منحصرة في الكبريات الكلية الموجبة
مع السالبتين والكلية السالبة مع الموجبتين أولها
من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية من نحو كل
وضوء عبادة وكل عبادة بنية فكل وضوء بها أي
بالنية ثانيها من كليتين كبراهما سالبة كلية من نحو

تنتج سالبة

كل غائب مجهول وكل لا يصح بيعه فكل غائب لا يصح
بيعه ثالثها من موجبتين صغراهما جزئية ينتج موجبة
من نحو بعض الربا حرام وكل حرام يحرم تناوله فبعضه
يحرم تناوله رابعها من موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية من نحو بعض الغائب
مجهول وكل مجهول لا يصح بيعه فبعضه لا يصح بيعه
وشرط إنتاج الشكل الثاني بحسب الكيف اختلاف
مقدمتيه بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى
سالبة وبحسب الكم كلية كبراه موجبة أو سالبة
إذ لو انتفى أحدهما لزم الاختلاف في النتيجة الموجب
لعدم الإنتاج وهو صدق القياس تارة مع إيجابها وأخرى
مع سلبها وهو يدل على عدم لزومها له لذاته لاستحالة
اختلاف مقتضى الذات أما لزوما على تقدير الأول

انتفاء

فلأنها لو انعكسا كيفا فإن كانتا موجبتين نحو كل انسان
حيوان وكل ناطق حيوان وعكست الكبرى أو الصغرى
وجعلت كبرى ليرتجع إلى الأول صارتا فيه جزئية
إذ الموجبة لا تنعكس إلا جزئية والحق الإيجاب
ولو قلنا وكل فرس حيوان فالحق السلب أو سالبتين نحو
لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر وعكست
الكبرى أو الصغرى وجعلت كبرى صارت فيه سالبة
والحق السلب ولو قلنا ولا شيء من الناطق بحجر فالحق
الإيجاب وأما لزومه على تقدير انتفا الثاني فلأن
كبراه لو كانت جزئية وعكست لم يكن عكسها كليا فلا
تصلح فيه كبرى أو صغرى فلا بد أن تكون سالبة لتنعكس
سالبة كلية وتجعل كبرى والحق في الموجبة السلب
وفي السالبة الإيجاب وضروبه المنتجة أيضا أربعة

إذ

إذ قد سقط بالأول أيضا ثمانية السالبتان والموجبتان
الكليتان والجزئيتان والمختلفتان وبالثاني أربعة
الكبرى الموجبة الجزئية مع السالبتين والجزئية السالبة
مع الموجبتين ولا ينتج من ضروبه الأربعة إلا سالبة
أولها من كليتين كبراهما سالبة ينتج سالبة كلية من نحو
كل غائب مجهول وكلما يصح بيعه ليس بمجهول فكل غائب لا
يصح بيعه بعكس كبراه هكذا وكل مجهول لا يصح بيعه
ليرجع إلى الشكل الأول لا بعكس صغراه وإلا صارت الكبرى
فيه جزئية والصغرى سالبة ثانيها من كليتين صغراهما
سالبة ينتج سالبة كلية من نحو كل غائب ليس بمعلوم وكلما
يصح بيعه معلوم فكل غائب لا يصح بيعه بعكس صغراه
هكذا كل معلوم ليس بغائب وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة
لا بعكس كبراه لأنها موجبة لا تنعكس إلا جزئية وهي

لا تصلح فيه كبرى ثالثها من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية من نحو بعض
الغايب مجهول وكلما يصح بيعه ليس بمجهول فبعض الغايب
لا يصح بيعه بعكس كبراه هكذا وكل مجهول لا يصح بيعه
لا بعكس صغراه والاصادق فيه الكبرى جزئية والصغرى
سالبة رابعها من سالبة جزئية صغرى وموجبة
كلية كبرى ينتج جزئية سالبة من نحو بعض الغايب ليس
بمعلوم وكلما يصح بيعه معلوم فبعض الغايب لا يصح بيعه
بعكس كبراه بنقيض طرفيها هكذا كلما ليس بمعلوم لا يصح
لا بعكس الكبرى مستويا والاصادق فيه جزئية
وصغراه سالبة لا تنعكس وشرط نتاج الشكل الثالث
بحسب الكيف ايجاب صغراه كلية كانت او جزئية
وبحسب الكم كلية احداها الصغرى او الكبرى اذ لو كانتا

جزئيتين

جزئيتين احتمل ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه
بالاكبر غير البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر
فلا يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر كما في بعض الحيوان
انسان وبعضه فالحكم على بعض الحيوان بالفرسية
لا يتعدى الى البعض المحكوم عليه بالانسانية وقد حصل
باعتبارهما من ضروبه ستة ناتجة اذ سقط بالاول
ثمانية كما في الاول وبالثاني اثنان الكبرى اذا الجزئيتان
مع الموجبة الجزئية فبقي ستة ولا ينتج منها الا جزئية
اولها من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية من نحو
كل بر مغتات وكل بر ربوي فبعض المغتات ربوي بعكس
صغراه هكذا بعض المغتات بر ثانيها من موجبتين صغراها
جزئية ينتج موجبة جزئية من نحو بعض البر مغتات وكل
بر ربوي فبعض المغتات ربوي بعكس صغراه هكذا بعض المغتات

ثالثها من موجبتين كبراهما جزئية ينتج موجبة من
نحو كل بر مقتات وبعض البر ربوي فبعض المقتات ربوي
بعكس كبراه هكذا بعض الربوي بر وجعلها صغرى ثم عكس
النتيجة رابعها من كليتين كبراهما سالبة ينتج سالبة
جزئية من نحو كل بر مقتات وكل بر لا يباع بجنسه متفاضلا
فبعض المقتات لا يباع به أي بجنسه متفاضلا بعكس صغراه
هكذا بعض المقتات بر خامسها من موجبة صغرى وسالبة (جزئية صح)
كلية ينتج سالبة جزئية من نحو بعض البر مقتات
وكل [struck] بر لا يباع بجنسه متفاضلا فبعضه لا
يباع به أي بجنسه متفاضلا بعكس صغراه هكذا بعض
المقتات بر سادسها من موجبة كلية صغرى وسالبة
جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية من نحو كل بر مقتات
وبعض البر لا يباع بجنسه متفاضلا فبعضه لا يباع به

أي

أي بجنسه متفاضلا بعكس كبراه هكذا بعض ما لا يباع بجنسه
متفاضلا بر وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة وشرط إنتاج
الشكل الرابع بحسب الكيفية إما إيجابهما مع كلية صغراهما
أو اختلافهما مع كلية إحداهما إذ لولا أحدهما لزم الاختلاف
الموجب لعدم الإنتاج المقصود منه وضروبه المنتجة
خمسة أولها من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية
من نحو كل عبادة مفتقرة إلى نية وكل صوم عبادة
فبعض المفتقر إليها صوم بقلبها هكذا كل صوم عبادة
وكل عبادة مفتقرة إلى نية ثم عكس النتيجة ثانيها
من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى
ينتج موجبة جزئية من نحو كل عبادة مفتقرة إلى نية
وبعض المفتقر إليها صوم كذلك أي بقلبها ثم عكس النتيجة
ثالثها من كليتين صغراهما سالبة ينتج سالبة كلية من

(أي بعض عبادة فبعض)

نحو كل عبادة لا تستغني عن نية وكل اعتكاف عبادة
فكل مستغن عنها ليس باعتكاف كذلك اي بغلبها ثم عكس
رابعها من كليتين كبراهما سالبة ينتج سالبة جزئية من
نحو كل مباح مستغن عنها وكل حج ليس بمباح فبعض المستغني عنها
ليس بعكسها هكذا بعض المستغني عن النية مباح وكل
مباح ليس بحج خامسها من موجبة صغرى وسالبة كلية
كبرى ينتج سالبة جزئية من نحو بعض المباح مستغن عنها
وكل صوم ليس بمباح فبعضه ليس بصوم كذلك اي
بعكسها هكذا بعض المستغني عن النية مباح وكل مباح
ليس بصوم وان كان القياس عليه او نقيضه
اي على اجزا ذلك اللازم المسمى نتيجة او على نقيضه
على الترتيب اذ كل منها قضية والمذكور فيه ليس بقضية
بالفعل فاستثنائي اي يسمى به لاشتماله على اداة ه

الاستثنا

الاستثنا وهو اما اتصالي ان استدل بوضع اي بثبوت
الملزوم على وضع لازمه في المتصلة اللزومية له اذ تحقق
الملزوم يوجب تحقق لازمه واكثر استعماله بان كان
كان هذا ربا فهو حرام فاستثنا عين المقدم يلزمه
عين تاليه او استدل برفع اي نفي اللازم فيها على رفع
ملزومه لان انتفاءه يوجب انتفا ملزومه واكثر استعماله
بلو كلو كان هذا مسكرا احد شاربه لكنه لا يحد شاربه
فليس بمسكر فاستثنا نقيض التالي يلزمه نقيض مقدمه
ولا عكس غالبا اي لا ينتج استثنا نقيض المقدم وعين
التالي في الغالب اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود ملزومه
ولا عدمه لجواز ان يكون التالي اعم من مقدمه
ونقيض الاخص لا يوجب عدم الاعم كما في ان كان
هذا انسانا فهو حيوان وكذا عين الاعم لا يوجب

وجود الاخص كما فيه وفي التقييد بالغالبية تلويح
بانهما قد ينتجان في بعض المواد حيث لا يكون التالي فيه
أعم هذا حكم كل لازم مع ملزومه من حيث انه يلزم من
وجود الملزوم وجود لازمه لا عكسه ومن عدم اللازم
عدم ملزومه لا عكسه وخص القياس الواقع بلو بإطلاق
اسم قياس الخلف عليه وسمي به لانه ينتج الباطل
على تقدير عدم حقية المطلوب لانه باطل في نفسه
وهو اي قياس الخلف ما قصد به اثبات مطلوب بابطال
نقيضه ومرجعه وهو ما يمكن أن يعرف ليمكن تحققه
به الى قياس اقتراني كما اذا قلنا ان صدق كل غرر حرام صدق
في عكسه بعض الحرام غرر وهو المطلوب ويستدل على
اثباته بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق بعض الحرام غرر
لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحرام بغرر ومتى صدق

نقيضه صدق لا شيء من الغرر بغرر فهذا اقتراني
من متصلتين ينتج لو لم يصدق المطلوب لصدق لا
شيء من الغرر بغرر والتالي باطل فالمقدم مثله
فهذا بيان اثباته بابطال نقيضه والى قياس استثنائي ايضا
فاذا قلت لكنه صدق كل غرر حرام انتج صدق لا
شيء من الغرر بحلال واما انفصالي ان استدل بوضع اي
ثبوت احد متعاندين على رفع اي نفي المعاند الاخر
في المنفصلة حقيقية كانت او مانعة جمع كهذا العدد
اما زوج او فرد لكنه زوج فليس بفرد او فرد فليس
بزوج وهذا اما شجر او حجر لكنه شجر فليس بحجر او حجر
فليس بشجر او استدل برفعه اي نفي احدهما فيها حقيقية
كانت ومانعة خلو على وضعه اي ثبوت المعاند الاخر
كهذا العدد اما زوج او فرد لكنه ليس بزوج فهو فرد او

ليس بفرد فهو زوج والجسم اما لا رجل او لا امرأة
لكنه ليس بلا رجل فهو لا امرأة او ليس بلا امرأة فهو لا
رجل **فيكون** اي الاستثنائي **مشتملا على مقدمة حاكمة**
باللازمة بين متلازمين كان كان اليوم وقت الندا
منهي عنه لذاته فهو حرام وتلك المقدمة **تسمى متصلة**
او على مقدمة حاكمة **بالمعاندة** كالاسم اما معرب او مبني
وهذه **تسمى منفصلة** ثم قد تكون **حقيقية ان** تنافيا اجزاؤها
وضعا ورفعا اي **تعاندا صدقا وكذبا** اي فيهما **معا** اي
اي لا تصدقان ولا تكذبان كهذا اما نائم او جماد وتسمى
مانعة جمع وخلو **و**قد تكون **مانعة جمع ان تعاندا صدقا**
اي فيه **فقط** اي لا يجوز صدقهما وقد تكذبان كهذا اما
حيوان او حجر **و**قد تكون مانعة **خلو ان تعاندا كذبا** اي فيه
فقط اي لا يجوز كذبهما وقد تصدقان كزيد اما في البحر او لا

يغرق **و**يكون الاستثنائي ايضا مشتملا **على** مقدمة **اخرى**
تدل على وضع الملزوم في المتصلة كقولنا فيما مر لكنه ربا **او** تدل
على وضع **المعاند مطلقا** اي صدقا وكذبا كما في المنفصلة الحقيقية
نحو لكنه زوج او لكنه فرد **او** تدل على وضعه **صدقا** كما في
مانعة الجمع نحو لكنه شجر او لكنه حجر **او** تدل **على**
رفع اللازم في المتصلة نحو لكنه لا يحد شاربه **او** تدل
على رفع **المعاند مطلقا** اي صدقا وكذبا معا في المنفصلة الحقيقية
نحو لكنه ليس بزوج او ليس بفرد **او** تدل على رفعه **كذبا**
في مانعة الخلو نحو لكنه ليس بلا رجل او ليس بلا امرأة والمقدمة
الدالة على الوضع او الرفع تسمى استثنائية لاشتمالها اداة
الاستثناء وهي عندهم لكن **الاستقرا** اي هذا مبحثه
وهو **تتبع جزئيات** بالنظر فيها جزءا فجزءا على سبيل المبالغة
لاثبات حكم كلي كما اذا تتبعنا جزئيات الحيوان فالفيناها

على

او وجدناها

يحرك فكذا الاسفل عند المضغ حكمنا بان كل حيوان
يحرك فكه الاسفل عنده فايجاب الحكم لذلك الكلي او
سلبه عنه نتيجته وهو لا يفيد يقينا لجواز وجود
جزئي لم يستقرأ حكمه مخالف لما استقرئ **التمثيل**
اي هذا مبحثه هو **بيان مشاركة جزئي لآخر في علة**
حكمه ليثبت ذلك الحكم **فيه** اي في الجزئي الاول
كما يقال النبيذ مسكر فهو حرام كالخمر يعني الخمر حراما
لكونه مسكرا وهذه العلة موجودة في النبيذ فيكون
حراما فالنبيذ جزئي مشارك لجزئي آخر هو الخمر في الاسكار
وهو علة الحكم الذي هو الحرمة **وتسميه الفقهاء قياسا**
والجزء الاول كالنبيذ في مثالنا يسمى **فرعا والجزء الثاني**
كالخمر فيه يسمى **اصلا** لكونه مقيسا عليه **والمشترك**
بينهما كالاسكار يسمى **علة وجامعا** **ومناطا** اي مناط

الجامع في اثبات حكم الاصل للفرع **يعرف بالدوران**
الذي هو اقتران حكم بوصف وجودا او عدما **تارة** كالحرمة
الدائرة مع الاسكار وجودا او عدما في غيره من الاشربة
وكالجسمية مع الحدوث وجودا في الاجسام وعدما في
الواجب اذ ليس بجسم فليس بحادث فالدوران امارة
كون المدار الذي هو الوصف علة للدائر الذي هو الحكم
فالاسكار والجسمية علة للحرمة والحدوث **و** يعرف
بالترديد اخرى ويقال له السبر والتقسيم وهو ايراد
اوصاف مقيس عليه ثم ابطال ما لا يصلح منها علة لتنحصر
العلية في الباقي كما يقال علة ولاية الاجبار في النكاح
اما البكارة او الصغر او غيرهما او لا يعلل والثلاثة
الاخيرة اولها باطل بحديث مسلم الثيب احق بنفسها
وما بعده بالاجماع فتعين الاول وكما يقال الجسمية

الحدوث فحدوث الجسم إما للجسمية أو للوجود والثاني
باطل إذ الواجب موجود فتعين لها الأول **وإذ الحجج** أي
بيان ما يتألف منه الحجة بعد تقسيمها إلى ما ذكر **الحجة
إما عقلية** لا مدخل للنقل في مقدماتها **أو نقلية** له
فيها مدخل إذ النقلي الصرف على ما قيل غير معقول لأن صدق
الناقل والمنقول عنه لا يعلم إلا بالعقل ومنهم من ثلث
فقال هي إما عقلية صرفة كالعالم ممكن وكل ممكن محدث
أو نقلية صرفة كتارك المأمور به عاص لقوله تعالى
أفعصيت أمري وكل عاص يعاقب لقوله عز وجل ومن
الله ورسوله فإن له نار جهنم أو مركبة منهما كالوضوء
عبادة لا تصح إلا بالنية وقال المراد بالنقلي الصرف
ما يكون مقدماته القريبة مستفادة من السمع وبالمركب
ما يكون بعضها كذلك ولا يضر في ذلك كون صدق الناقل

والمنقول عنه معلوما بالعقل **والعقلية إن كانت مقدماتها
يقينية** فقطعية **وهي ما يجزم بها العقل** بلا واسطة
بل **بمجرد طرفيها** وتسمى أوليات وبديهيات لاستغنائها
عن الكسب كالحكم بأن الكل أعظم من الجزء وأن الواحد نصف
الاثنين **أو يجزم بها بواسطة** يتصورها عند تصور الطرفين
وتسمى قضايا قياساتها معها إذ لو لم تكن كذلك لم تكن من المبادئ
الأول كالحكم بأن الأربعة زوج فإن تصورها جزم بأنها
منقسمة بمتساويين وكل ما هو كذلك زوج فالأربعة
زوج لكن هذا القياس يحصل في الذهن مع تصورها من غير
كسب **أو يجزم بها الحس** سواء كان ظاهرا وتسمى حسيات كالحكم بأن
الشمس مشرقة والنار محرقة أو باطنا وتسمى وجدانيات
كالحكم بأن لنا غضبا ولنا حلما **أو يجزم بها كلاهما** أي العقل
والحس سواء كان خبر السمع كأن يخبر عن محسوس بكثر وقوعه

جمع يؤمن توافقهم على الكذب وتسمى متواترات كالحكم بدعوى
النبي صلى الله عليه وسلم النبوة وإظهار المعجزة على يديه
وبوجود مكة وبغداد أو غير حسية وتسمى تجربيات
كأن نشاهد ترتب على أمر مرارا بحيث يجزم العقل
بأنه ليس على سبيل الاتفاق كترتب الإسهال على شرب
السقمونيا وقد تكفي المشاهدة مرة لانضمام قرينة
إليها بحيث يزول التردد من النفس وتدعو للحكم كالحكم بأن
القمر مستفاد من نور الشمس وتسمى حدسيات لاختلاف
هيئته النورية بحسب قربه وبعده منها ألا تراه
إذا قاربها لم يكن له نور وإذا بعد عنها قليلا صار له
نور قليل ثم لا يزال يتزايد بحسب البعد إلى بعد لا يتصور
أبعد منه وهو الاستقبال فيرى بدرا **فبرهان**
أي يسمى قياسا برهانيا لإفادته التصديق الجازم **لمي**

إن كان الحد الأوسط مع كونه علة للنسبة الأكبر إلى الأصغر
في الذهن علة لها في الواقع يسمى لميا لإعطائه اللمية أي العلية
في الذهن والخارج في نحو هذا متعفن الأخلاط وكل متعفن
الأخلاط محموم فهذا محموم فالأوسط فيه كما أنه علة لثبوت
الحمى في الذهن هو علة لثبوتها أيضا في الخارج **أني إن كان**
علة للنسبة إليه **في الذهن** فقط يسمى إنيا لإفادته إنيتها
دون لميتها أعني الثبوت في الذهن دون العلية
في نحو هذا محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فهذا متعفن
فالحمى وإن كانت علة لثبوت تعفن الأخلاط في الذهن ليست
علة له في الخارج بل الأمر بالعكس أي تعفن الأخلاط علة
لثبوت الحمى في الخارج **أو** كانت مقدماته **مظنونة** يحكم
بها العقل مع تجويز نقيضها تجويزا مرجوحا ليخرج اليقين
أو مساويا ليخرج المشكوك والوهم نحو كل من يطوف بالليل

مصادق أو مقبولة أي مأخوذة من معتقد فيه كالعلماء
والأولياء وإن لم ينسب لأحد كالأمثال السائرة وما
يذكره الخطباء فخطابة أي يسمى به لإفادته الرواج والغرض
منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من تهذيب أخلاقهم وأمر
دينهم ودنياهم أو كانت مشبهة بمقدمات أحدهما
أي البرهان أو الخطابة إما من حيث الصورة كقولك
لصورة الفرس المنقوشة هذه فرس وكل فرس صهال
لينتج كل صورة صهالة أو المعنى لاشتباه رعاية وجود
الموضوع كما في الموجبة في نحو كل إنسان وفرس فهو إنسان
وكل إنسان وفرس فهو فرس ــــ لينتج بعض الإنسان
فرس فمغالطة أي تسمى بها لغلبة موضوع مقدمتيه
إذ لا يصدق شيء أنه إنسان وفرس لفساده إما من
جهة الصورة كأن لا يكون على هيئة منتجة أو المادة

بل مغالطة
ومضيتها وكم
مولفه

كأن

كأن تكون مقدمته والمطلوب شيئا واحدا كما في
نحو كل إنسان بشر ضحاك والغرض منه تغليط الخصم
أو كانت مشهورة اتفقت الآراء أو أكثرها عليها لمصلحة
عامة أو رأفة أو حمية كحسن العدل وقبح الظلم ومواساة
الفقراء محمودة وكشف العورة مذموم ومسلمة يسلمها
الخصم فيبني عليها كلامه للإلزام كتسليم الفقهاء مسائل
أصول الفقه فجدل أي يسمى به لإفادته الجزم المعتبر
فيه الاعتراف دون كونه من الأوليات ومن ثم كانت
المشهورات قريبة من الأوليات والفرق بينهما أن
العقل يجزم بالأوليات مع قطع النظر عن المصالح والعادات
دونها إذ لا يحكم بها إلا بواسطة مصلحة أو عادة
والغرض إقناع القاصرين عن إدراك البرهان أو كانت
مخيلة تذكر للترغيب أو التنفير كأن يقال الخمر

بأقوته سيالة والعسل مرة مقيئة **فشعر** أي يسمى
قياسا شعريا لإفادته التخيل والغرض منه انفعال
النفس ترغيبا أو ترهيبا ويزيد في تأثيره الوزن وطيب الصوت
أو قبحه **أو كانت وهمية** يحكم بها الوهم في أمر غير
محسوس ككون وراء العالم فضاء لا يتناهى ويعرف كذب الوهم
بمساعدته في المقدمات المنتجة خلاف ما حكم به كحكمه
بالخوف من الموتى مع موافقته العقل في أن الميت
جماد وكل جماد لا يخاف منه فإذا وصل إلى النتيجة
نكص الوهم منكرا لها فاقضيا بخلافها **فسفسطة** أي يسمى
بها لإفادته الجازم الغير الحق والغرض منه إفحام
الخصم وإسكاته **والتعويل** أي الاعتماد **على القياس**
البرهاني لأن مقدماته قطعية ولا ينتج إلا قطعيا
ونتيجته لازمة **حقة ولازم الحق حق ووجه الدلالة**

هو

٥١

هو **ما لأجله تلزمها النتيجة** وذلك لأن المحكوم عليه
في الصغرى خاص وفي الكبرى عام من حيث إن الحكم فيها
على جميع ما صدق عليه الأوسط فيشمل الأصغر وغيره
وفي الصغرى على الأصغر فقط فيجب اندراجه فيه لاندراج
الخاص في العام فيلتقي الموضوع والمحمول كما في نحو البيع
مشروع وكل مشروع حلال فالأولى خاص والثانية
عام فيلتقي طرفاها هكذا فالبيع حلال وهو النتيجة
اللازمة من خصوص الأصغر وعموم الأكبر **وقد تحصل** في صح
إحداهما أي المقدمتين **للعلم** كما في البيع وقت النداء
حرام لأنه منهي عنه لذاته الاعتكاف يحتاج إلى
نية لأنه عبادة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم
وقد أذن زياد بن الحارث الصدائي للفجر وأراد بلال
أن يقيم يقيم أخو صداء فإن من أذن يقيم **و**الحجة

النقلية ما صح نقله أي نقل معتمد ما نه أحادا أو تواترا
عن من عرف صدقه عقلا لامتناع أن يكون العلم بالصدق
معلوما نقلا وهم أي الذين علم صدقهم عقلا الأنبيا عليهم
الصلاة والسلام لدلالة العقل عليه بدعواهم النبوة و
إظهار المعجزة على صدق دعواهم وذلك يدل عقلا عليه
والمعتزلة كالأكثرينا أهل السنة أنه أي ما صح نقله عنهم
إنما يفيد اليقين أي الاعتقاد الجازم بتواتر بلغ عدد ناقليه
مبلغا يمتنع توافقهم على الكذب وعلمنا عصمة رواة العربية
أي مفردات الألفاظ وتأليفها وإعرابها لشمول العربية
لغة ونحوا وصرفا ذلك إذ لولا ذلك لجاز كذبهم فيما نقلوه
فلا يفيد وعلمنا عدم النقل والمجاز وإلا لجاز أن يكون
المراد غير مدلولهما الحقيقي وقد سمعت فيما مر الفرق
بينهما وعلمنا عدم الاشتراك وإلا لجاز أن يكون المراد

غير

غير ما فهمناه منه بل معنى آخر يكون مشاركا له فيه
وعلمنا عدم الإضمار وإلا لجاز أن يكون المراد غير ظاهره
وعلمنا عدم التخصيص وإلا لجاز أن يكون المراد بعض أفراد
مدلوله وعلمنا عدم النسخ وإلا لجاز اختصاص الحكم بالزمان
الذي قبل النسخ وعلمنا عدم التقديم والتأخير وإلا لاحتمل
أن يكون المراد معنى آخر لا ما أدركناه وعلمنا عدم المعارض
العقلي الذي لو وجد لقدم على الدليل النقلي قطعا لقوته
كالرحمن على العرش استوى فإن ظاهره يدل على الاستقرار
عليه وقد عارضه العقلي لاستحالته في حقه تعالى
فإما أن يفوض أمره إليه وعليه سلفنا أو يؤول بالاستيلاء
وعليه خلفنا أو يجعل الاستقرار عليه كناية عن
الملك وإنما عليه لأنه لا يمكن العمل بهما بأن يحكم بثبوت
مقتضى كل منهما لاستلزامه اجتماع النقيضين ولا

بنقيضيهما بأن يحكم بانتفاء مقتضى كل منهما لاستلزامه ارتفاعهما إذ العقل أصل النقل لأنه لا يمكن إثباته إلا بالعقل لتوقف صدق الناقل والمنقول عنه عليه فهو أصله وتقديمه أي النقل على العقل بأن يثبت ما يقتضيه الدليل النقلي دون ما يقتضيه العقلي فيه إبطال للأصل بالفرع لتوقف صحته عليه فلو قدم النقل عليه وحكم بثبوت مقتضاه وحده لزم إبطاله وإلا أي وإن لم يعتبر ما ذكر من التواتر وما بعده فلا يفيد اليقين لتوقفه أي توقف كونه مفيداً له على العلم بالوضع أي وضع الألفاظ المنقولة ممن عرف صدقه عقلاً والإرادة أي وعلى العلم بأن تلك المعاني مرادة بها والأول وهو العلم بالوضع إنما يثبت بنقل اللغة ليتعين مدلول اللفظ ونقل الصرف ليعرف مدلول هيئات المفردات ونقل

النحو ليتحقق مدلول الهيئة التركيبية وأصولها أي أصول هذه العلوم الثلاثة إنما تثبت بالآحاد أي برواياتهم مثلا لأن مرجعها إلى أشعار العرب وأقوالهم التي يرويها آحاد من الناس كالخليل والأصمعي وعلى تقدير صحة الرواية يجوز الخطأ على العرب فإن امرأ القيس على ما قيل قد خطئ في مواضع كثيرة مع كونه من أكابر الجاهلية وفروعها إنما تثبت بالأقيسة وكلاهما أي رواية الآحاد والقياس كل منهما دليل ظني بلا شبهة والثاني أي العلم بالإرادة يتوقف على عدم النقل أي نقل اللفظ عن معناه المخصوص الذي كان موضوعاً بإزائه في زمن المنقول عنه إلى معان أخر و عدم ما بعده من المجاز إلى آخره وكل منها أي من النقل وأخواته بجوازه أي لجوازه ووقوعه في الكلام لا يجزم بانتفائه

بل يحتمل أن يعترفه فغايته بسبب ذلك الظن ولا يرتقي
إلى إفادة اليقين فلابد من اعتبار ما ذكر هنا وأسقط
بعضهم الاضمار بناء على دخوله في باب النقصان وبعضهم النسخ
بناء على اندراجه في التخصيص إذ النسخ على ما قيل تخصيص
بحسب الزمان والحق أنه أي الدليل النقلي قد يفيده
بمعونة قرينة شوهدت من المنقول عنه أو تواترت أي
نقلت إلينا تواترا تؤذن أي تعلم تلك القرينة بنفيها
أي نفي تلك الاحتمالات والتشكيك فيها سفسطة لا
شبهة في بطلانها لأن من الموضوعات ما هو معلوم
الاستعمال في زمان نقل فيما يراد منه كلفظ السماء
والأرض وأكثر الصرف والنحو من وضع الهيئات والتركيب
والنصوص الواردة بوجوب [التوحيد] والصلاة والزكاة والبعث
فإذا انضمت قرينة إلى لفظ تحقق العلم بالوضع والإرادة

وانتفت تلك الاحتمالات التسعة وأما عدم المعارض
العقلي فيعلم من صدق القائل فلو كان هناك معارض عقلي لزم
كذبه نعم في إفادته إياه أي في إفادة الدليل النقلي اليقين
في العقليات نظر لأنها أي إفادته إياه مبنية على أنه
هل يحصل بمجرده أي بمجرد الدليل النقلي والنظر فيه وكون
قائله صادقا الجزم بعدم المعارض العقلي وهل للقرينة
التي تشاهد أو تنقل إلينا تواترا مدخل فيه أي الجزم بعدم
المعارض العقلي وهما أي حصول الجزم بمجرده ومدخلية القرينة
فيه مما لا يمكن الجزم بأحد طرفيه أي النفي والإثبات فلا
جزم كانت إفادته إياه فيها محل نظر وتأمل تتمة
يذكر فيها ما يتعلق بالعلوم أجزاء العلم أي كل علم إذ اللام
فيه جنسية هي ثلاثة موضوعات وهي كما عرفت ما
يبحث فيه عن أعراضها الذاتية كالكلمة والكلام للعلم

النحو إذ فيه يبحث عن أعراضها الذاتية من الإعراب
والبناء وكيفية التركيب وغير ذلك **ومبادي** تتوقف عليها
مسائله وهي إما **تصورية هي حدودها** أي حدود الموضوعات
كحد الكلمة بأنها مفرد موضوع وحد الجسم الطبيعي
بأنه الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة **وحدود أجزائها**
أي أجزاء الموضوعات كتعريف جزئيات الكلمة من الاسم وغيره
وتعريف الجسم البسيط بأنه ما لا يتألف من أجسام مختلفة
الصورة **و**حدود **أعراضها** أي أعراض الموضوعات الذاتية
كتعريف ما يعرض للكلمة من بناء وإعراب وغيرهما وتعريف
الحركة بأنها كمال أول لما هو بالقوة **وإما تصديقية هي**
مقدمات إما بينة أي واضحة بنفسها وتسمى علوما
متعارفة كقولهم في علم الهندسة المقادير المساوية لشيء
واحد متساوية **أو** غير بينة بل **مأخوذة** من معتقد فيه

فان

فإن تلقاها المتعلم بإنكار وشك سميت مصادرات
أو بإذعان وحسن ظن سميت أصولا موضوعة **تبتنى عليها**
أي على المقدمات البينة والمأخوذة **قياساته** أي العلم
على ما مر **ومسائل هي قضايا مطلوبة** مبرهن عليها **فيه**
نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها ببرهان كالمسائل الواقعة
في الفقه والنحو وغيرهما **موضوعها إما موضوعه** أي العلم
كقولهم في النحو كل كلام إما أن يذكر فيه الخبر أولا فالكلام
موضوعه وفي الهندسة كل مقدار إما مباين أو مشارك
فالمقدار موضوعه **أو نوع منه** أي من موضوع العلم نحو
كل اسم إما مبني أو معرب فالاسم نوع من الكلمة التي هي موضوع
النحو وكل خط يمكن تنصيفه فالخط نوع من المقدار الذي هو
موضوع الهندسة **أو عرض ذاتي له** أي لموضوع العلم كالبناء
في الاسم إما لمشابهته مبني الأصل أو لعدم التركيب فالبناء

عرض ذاتي له وكل مثلث زواياه مثل قايمتين فالمثلث عرض
ذاتي للمقدار او مركب من موضوع العلم ومن عرض موضوع
العلم الذاتي نحو كل كلمة معربة فكذا في موضوعه وقد
أخذت في المسالة مع عرض ذاتي لها هو الاعراب وكل مقدار
وسط فكذا فالمقدار موضوعه وقد أخذ مع عرض ذاتي له هو
الوسط أو من نوعه وعرض ذاتي له نحو كل اسم معرب فكذا فالاسم
نوع من موضوعه وقد أخذ مع عرض ذاتي له هو الاعراب وكل
خط قام على خط فكذا فالخط نوع من موضوعه وقد أخذ مع عرض
ذاتي له هو قام على خط أو من عرضه الذاتي ونوع العرض
نحو كل معرب متمكن منصرف فكذا فالاعراب عرض ذاتي لموضوعه
الذي هو الكلمة وقد أخذ مع عرض ذاتي له هو الصرف وكل مثلث
متساوي القاعدة فكذا فالمثلث عرض ذاتي لموضوعه الذي
هو المقدار وقد أخذ مع عرض ذاتي له هو متساوي القاعدة

وكما تقال المبادي على ما مر قد تقال المبادي أيضاً لما يبدأ به
وهو ما لا يكون مقصوداً بالذات بل بعرض هو ارتباط مسايل
العلم به والانتفاع به فيه وقد تقال المقدمات لما يتوقف
عليه الشروع كتعريفه أي تعريف العلم ليكون طالبه
على بصيرة في طلبه فيتبع سعيه باحاطته بجميع مسايله اجمالاً
حتى ان كل مسالة وردت عليه عرف انها منه وبيان غايته
حذراً من أن يكون طلبه عبثاً وبيان موضوعه ليتميز به
عنده فضل تمييز والله أعلم

المشروع فيه اجمالاً صح

تم هذا الشرح مع أصله على يد مؤلفهما وكاتبهما
أحقر عباد الله تعالى وأحوجهم اليه محمد بن محمد بن محمد العثماني
المشهور بلقبه شمس الدين الذبحي عفا الله تعالى عنهم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ه

بلغ مقابلة وتحريراً
بحسب الامكان على
يد مؤلفه محمد بن محمد بن محمد
العثماني المكي الشهير
والده بالذبحي عفا الله
عنهم ه